

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

سبتمبر ٢٠٢١

العدد
السادس
والثلاثون



وزيرة التجارة و الصناعة
نسنعرض أمام مجلس الوزراء
خطوات تنفيذ ١٠٠ إجراء
لتحفيز الصناعة

٢٢٪ زيادة في قيمة الصادرات
وارتفاع في الواردات بنسبة
١١٪ خلال الـ ٧ أشهر الأولى
من عام ٢٠٢١



وزيرة التجارة والصناعة
نكرم البطلة الأولمبية
فريال أشرف وأسرتها



في أحدث تقرير لصندوق النقد
العربي: توقع نمو الاقتصادات
العربية بنسبة ٢,٩٪ عام ٢٠٢١،
وارتفاع وثيرة النمو إلى ٣,٦٪
عام ٢٠٢٢



تشكيل لجنة وزارية لدراسة الإسفاداة من
الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراة

اقرأ في هذا العدد ...

صنع في مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

باب الإخبار صفحة ٤

وزيرة التجارة و الصناعة
نسنعرض أمام مجلس الوزراء
خطوات تنفيذ ١٠٠ إجراء
لنحفيز الصناعة



٢٢٪ زيادة في قيمة الصادرات
وارتفاع في الواردات بنسبة
١١٪... خلال الـ ٧ أشهر
الأولى من عام ٢٠٢١

باب ملفات وتقارير ٢٤

المجمعات الصناعية
توجيهات رئاسية وجهود
حكومية حديثة لتطويرها
قطاعياً وجغرافياً

باب حول العالم ٣٢

في أحدث تقرير لصندوق
النقد العربي: توقع نمو
الاقتصادات العربية بنسبة
٢,٩٪ عام ٢٠٢١، وارتفاع ونيرة
النمو إلى ٣,٦٪ عام ٢٠٢٢

باب مجتمع الموظفين ٣٦

إطلاق موقع إلكتروني
خاص بنشريات الموظفين

صناعة في سطور ٣٨

صناعة الأسمنت في
مصر... تاريخ عريق
ومستقبل واعد



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة
قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء

- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg

- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade_industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والإيميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس: 27957487

- الإستلام اليدوي / البريد

 Mift.Media

 Trade_Industry

 Mti_egypt

 miftmedia

 mti.gov.eg

المقر الرئيسي

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتي - القاهرة

- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦,٥)

وزيرة التجارة و الصناعة نسعرض أمام مجلس الوزراء خطوات تنفيذ ١٠٠ إجراء لتحفيز الصناعة



خلال اجتماع الحكومة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمدينة العلمين الجديدة، عرضت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، خطوات تنفيذ الـ ١٠٠ إجراء المقترحة لدعم الأنشطة الصناعية وتحفيز قطاع الصناعة، وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات المختصة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أنه سيتابع أولاً بأول مع الوزارات والجهات المعنية تنفيذ هذه الإجراءات، بما يسهم في إعطاء دفعة قوية للصناعة المصرية، تنفيذاً لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وخلال الاجتماع أوضحت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه في ضوء خطة العمل التنسيقية التي تم إعدادها، وفي إطار تشكيل مجموعات عمل متخصصة من الجهات والوزارات المعنية، لدراسة سبل تنفيذ الإجراءات المقترحة، فضلاً عن تحديد مجموعة الإجراءات المقرر قيام وزارة التجارة بدراسة تنفيذها بصورة مباشرة من خلال الجهات والأجهزة التابعة لها، يتم تحديد الأدوار والمسئوليات بدقة، بما يسهم في تنسيق الجهود وتحقيق المستهدفات، وتنفيذ الإجراءات الـ ١٠٠ لتحفيز قطاع الصناعة على الصورة المرجوة.

وتضمن عرض وزيرة التجارة والصناعة إجراءات مرتبطة بتعديل بعض اللوائح والقوانين الحاكمة للأنشطة الصناعية، ومنها تفعيل دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية، كما عرضت الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة ونقل التكنولوجيا بالقطاعات الصناعية ذات الأولوية، ومن بينها دراسة التوسع في إنشاء مناطق صناعية بالمدن الجديدة.

كما أوضحت الوزيرة أن الإجراءات التنفيذية المقترحة لتحفيز الصناعة تتضمن كذلك إجراءات مرتبطة بدعم الأنشطة الصناعية المرتبطة بالتصدير، ومن بينها توجيه مكاتب التمثيل التجاري بالتعاون مع المجالس التصديرية المتخصصة لتطوير دراسات السوق وتوفير الفرص التصديرية المتاحة وبخاصة مع دول الاتفاقات التجارية، وزيادة دعم الهيئة القومية لسلامة الغذاء ورفع الكفاءات الفنية بها، بما يسهم في تيسير عمليات التصدير، بالإضافة إلى إجراءات متعلقة بتشجيع الأنشطة الصناعية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ودمجها بالاقتصاد الرسمي، ومنها تفعيل منح الحوافز والإعفاءات المقررة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر،



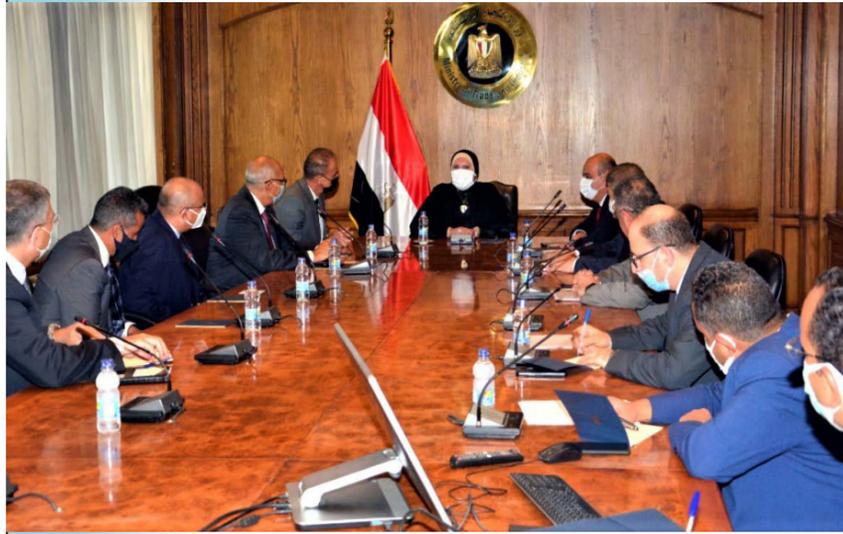
وتحويلها للتخصصات ذات الأولوية التي تتوافق وأولويات خطط التنمية الصناعية، مع تشجيع تكرار تجربة مدرسة داخل كل مصنع، ودراسة توظيف المدارس الفنية بالمجمعات الصناعية الكبرى.

وأفردت الوزيرة جانباً من عرضها لتوضيح أهم الخطوات التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة بالفعل، فيما يتعلق بدعم الأنشطة الصناعية وتحفيز الصناعة، ومن أهمها اتخاذ عدد من الإجراءات ذات الصلة بتعزيز التعاون المشترك مع عدد من الجهات الدولية للاستفادة من برامجها التنموية فيما يخص نقل تكنولوجيا الإنتاج، وتطوير المدن والمنشآت الصناعية، إلى جانب تعزيز التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «يونيدو» في إطار برنامج الشراكة مع الدولة الذي يستهدف تطوير المدن الصناعية المتكاملة، كما تطرقت الوزيرة إلى ما تم تنفيذه من قبل الوزارة فيما يخص تيسير إجراءات الحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية الجديدة، التي تم طرحها، بالإضافة إلى ما اتخذته الوزارة من إجراءات لتعزيز عمليات الاستثمار الصناعي بالأنشطة الإنتاجية ذات الصلة بتوفير احتياجات السوق من مستلزمات الإنتاج.

كما عرضت وزيرة التجارة والصناعة الإجراءات المتخذة حيال استكمال المجمعات الصناعية، مشيرة إلى أنه تم الانتهاء من ٩٥٪ من خطة تنفيذ الإنشاءات لهذه المجمعات، وجر استكمال التنسيق مع الجهات المعنية لتوصيل المرافق، كما عرضت الوزيرة في الوقت نفسه إجراءات تفعيل الدور الرقابي على المنشآت الصناعية، فضلاً عن أهم الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتفعيل التعاون مع مراكز التصميم الدولية، والاستفادة من خبرات المصممين ذوي السمعة العالمية لتطوير الإنتاج.

كما تتضمن الإجراءات ما يتعلق بتطوير منظومة التعليم المهني ورفع قدرات العاملين بالأنشطة الصناعية المختلفة، عبر تعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث مع القطاع الخاص لإنشاء وتفعيل المراكز البحثية الخاصة في المناطق الصناعية الجديدة، ووضع خطة لزيادة وتطوير المدارس الفنية في مصر

ونبحث مع الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز العالمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط خطط الشركة المستقبلية للتوسع في السوق المصري



عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعاً مع السيد/ لؤي الشرفا الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز العالمية لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط والوفد المرافق له، حيث استعرض اللقاء مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية بالسوق المصري وخطط وتوجهات الشركة نحو توطین صناعة السيارات الكهربائية في مصر خلال المرحلة المقبلة.

حضر اللقاء المهندس/ طارق عطار رئيس مجلس ادارة شركة جنرال موتورز مصر والسيد/ انكوش اورا الرئيس التنفيذي لشركة المنصور للسيارات، والسيد لطفي منصور رئيس قطاع المبيعات بشركة المنصور، الى جانب اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة والمهندس/ كريم تيناوي مدير عام العلاقات الحكومية والاتصالات بشركة جنرال موتورز مصر.

وقالت الوزيرة ان برنامج مساندة صادرات السيارات والذي تم اقراره مؤخراً بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه يستهدف تشجيع شركات صناعة السيارات على وضع روى طويلة المدى وضخ استثمارات جديدة لتوطین وتعميق صناعة السيارات ومكوناتها للتوسع في الانتاج والتصدير للاسواق التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تفضيلية وإقليمية.

واشارت جامع الى التوجه الحالي للدولة المصرية نحو الاعتماد على الطاقة النظيفة في المركبات بهدف الحفاظ على البيئة ومواكبة التطورات العالمية في هذا الصدد، مشيرة الى انه يجري حالياً تنفيذ مبادرة شاملة لاحتلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بالإضافة الى تهيئة البنية التحتية اللازمة لتسيير السيارات الكهربائية في مصر، فضلاً عن جذب المزيد من الشركات العالمية لانتاج وتوطین صناعة السيارات الكهربائية في السوق المصري

مشيراً الى ان قطاع صناعة السيارات سيشهد خلال السنوات الـ المقبلة تغيرات جذرية نظراً للمتغيرات الصناعية والبيئية العالمية الحالية والتوجهات الخاصة بالاعتماد على السيارات الكهربائية

ولفت الى ان الشركة تقدر التوجه الايجابي للدولة المصرية نحو تطوير وتوطین صناعة السيارات في مصر وذلك للاستفادة من حجم السوق المصري الكبير والذي يتجاوز الـ ١٠٠ مليون مستهلك، مشيراً الى ان رؤية شركة جنرال موتورز العالمية تستهدف المساهمة في خفض معدلات التلوث والازدحام وحوادث السيارات بالعالم وهو الامر الذي يعكسه توجه الشركة نحو التوسع في صناعة السيارات الكهربائية.

واشاد الشرفا بالبرنامج الجديد لمساندة صادرات قطاع السيارات والذي اقرته الحكومة المصرية مؤخراً، لافتاً الى ان هذا البرنامج يعزز من توجهات الشركة نحو نفاذ منتجاتها من السيارات الى عدد كبير من الاسواق الجديدة.

وقالت الوزيرة ان برنامج مساندة صادرات السيارات والذي تم اقراره مؤخراً بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه يستهدف تشجيع شركات صناعة السيارات على وضع روى طويلة المدى وضخ استثمارات جديدة لتوطین وتعميق صناعة السيارات ومكوناتها للتوسع في الانتاج والتصدير للاسواق التي ترتبط مع مصر باتفاقيات تفضيلية وإقليمية.

واشاد الشرفا بالبرنامج الجديد لمساندة صادرات قطاع السيارات والذي اقرته الحكومة المصرية مؤخراً، لافتاً الى ان هذا البرنامج يعزز من توجهات الشركة نحو نفاذ منتجاتها من السيارات الى عدد كبير من الاسواق الجديدة.

الرئيس السيسي يصدر قرار جمهوري بترقية أعضاء بالتمثيل التجاري القرار يشمل وزير مفوض و ١٨ مسنشار تجاري

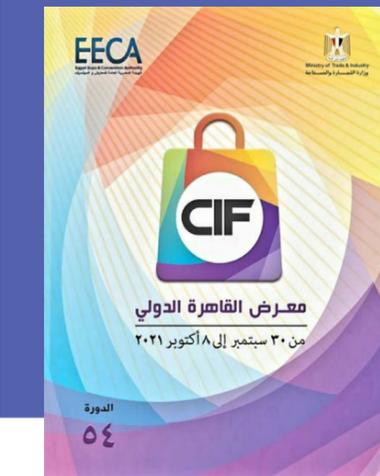


أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية قد أصدر قراراً جمهورياً بترقيات التمثيل التجاري شملت تعيين مستشار تجاري في وظيفة وزير مفوض تجاري وهي السيدة/ نهما محمد كمال، وكذا تعيين عدد من أعضاء التمثيل التجاري في وظيفة مستشار تجاري وهم السادة: وتامر السيد محمد، وحسام الدين هاني نجم، وعمرو فاروق البكري، وياسر

حسن حجازي، وحسن ممدوح حريز، ومحمد محسن المغربي، ومحمد حلمي نبوي، وطارق عبد الحميد قشوع، وإسلام أحمد أبو زيد، وسيف الله يوسف خالد، ومحمد حسنين إسماعيل، وحازم محمود غالب، وعمرو عاشور الكيلاني، والمعزز بالله على إسماعيل، وشريف عبد الله عرفان، وإيهاب محمد صلاح الدين، ومطر حسين المواق، وهشام محمد رشاد.

وقالت الوزيرة إن هذا القرار يدعم توجهات

نحث رعاية رئيس مجلس الوزراء انطلاق فعاليات الدورة الـ ٥٤ لمعرض القاهرة الدولي ٣٠ سبتمبر بمركز المؤتمرات جاري التجهيز والإعداد لفعاليات المعرض... وإقبال ملحوظ للشركات العارضة للمشاركة



في مصر، حيث تشير المؤشرات الأولية إلى إقبال العارضين الملحوظ على المشاركة بالمعرض ويعد معرض القاهرة الدولي الحدث الأكبر الذي تنظمه الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات سنوياً ويضم أكبر تجمع للشركات المصرية بمختلف قطاعاتها ومنتجاتها.

جدير بالذكر أن معرض هذا العام سيضم منتجات الموكيت والسجاد والمفروشات والأثاث والديكور والصناعات الهندسية والكيميائية والأجهزة الكهربائية والصناعات الغذائية إلى جانب الأدوات الدراسية.

تجري الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات استعداداتها النهائية لانطلاق فعاليات الدورة الرابعة والخمسون لمعرض القاهرة الدولي خلال الفترة من ٣٠ سبتمبر وحتى ٨ أكتوبر المقبل بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات وذلك بمشاركة عدد كبير من كبرى الشركات المصرية في مختلف قطاعاتها الانتاجية، وذلك تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

أكدت الهيئة أن هذه الدورة من المعرض تشهد تحضيرات على مستوى عالي من الدقة والإشراف المباشر توهلها لتكون نموذجاً راقياً ورائداً يلبي بأسم وباهمية وتاريخ المعرض باعتباره أحد أقدم المعارض المقامة

وزيرة التجارة والصناعة تفتتح الدورة الناسعة لمعرض «أفريقيا للتصنيع الغذائي»



أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على تنمية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية باعتباره أحد أهم القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية للاقتصاد القومي والذي يساهم في خلق ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة وكذا توفير إحتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية، مشيرة إلى أهمية معرض «أفريقيا للتصنيع الغذائي» في تحقيق التكامل الغذائي بين دول القارة الأفريقية.

جاء ذلك خلال افتتاح الوزيرة لمعرض «أفريقيا للتصنيع الغذائي» في دورته التاسعة والذي يقام خلال الفترة من ٢-٤ أغسطس الماضي تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة وتنظيمه شركة انفورما ماركتنس العالمية بالتعاون مع غرفة الصناعات الغذائية وغرفة الطباعة والتغليف باتحاد الصناعات وذلك بمركز مصر للمعارض الدولية، ويشهد المعرض انطلاق النسخ الإقليمية من المعارض العالمية «Food and Propak MENA ingredients Africa» كما يشارك في فعاليات المعرض مشيرين من عدد من الدول الإفريقية، ويضم المعرض منتجات لعدد من الدول من بينها الهند وروسيا وإسبانيا وبلجيكا وتركيا وباكستان وبولندا والإمارات

وقالت الوزيرة إن مشاركة ١٤٠ شركة دولية ومحلية في مجال تصنيع الأغذية والمشروبات يمثلون ١٦ دولة في فعاليات المعرض تعكس أهميته في التكامل بين سلاسل التوريد القارية في قطاعات الأغذية والمشروبات والتغليف واللوجستيات، مشيرة إلى أن المعرض يمثل منصة هامة لتعزيز التعاون بين دول القارة السمراء لتحقيق الأمن الغذائي القاري وإبراز صورة مصر باعتبارها محورا إنتاجيا وتصديريا للصناعات الغذائية بمنطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، وأوضحت جامع أن استثمارات قطاع الصناعات الغذائية في مصر تبلغ نحو ٥٠٠ مليار جنيه ويساهم بنحو ٢٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب ٢٣,٢ من حجم العمالة في مصر، لافتة إلى أن صادرات قطاع الصناعات الغذائية

بلغت خلال ٦ أشهر الأولى من العام الجاري نحو ٢ مليار و٣٥٥ مليون دولار مقارنة بنحو ٧٨٨ و٧٨٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ١٤% وقد تفقدت الوزيرة عدد من أجنحة الدول المشاركة بالإضافة إلى جناحي غرفة التعبئة والتغليف والصناعات الغذائية والذي ضم منتجات الشركات المشاركة في مبادرة «ازدهار» التي تنفذها الغرفة

وفي هذا الإطار أوضح المهندس أشرف الجازبرلي رئيس غرفة الصناعات الغذائية أن المبادرة يتم تنفيذها منذ ٤ سنوات بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وبرعاية وزارة التجارة والصناعة حيث تستهدف تسريع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الغذائي، من خلال تقديم الدعم الفني ورفع الكفاءة والمساهمة في تطوير استراتيجية الشركات لتحقيق النمو المنشود بمساعدة استشاريين وخبراء متخصصين فضلا عن توفير دعم لمشاركة هذه الشركات في المعارض السنوية.

ومن جانبه أكد السيد/ احمد جابر رئيس غرفة الطباعة والتغليف أهمية إقامة هذا المعرض المتميز حيث تحتل مصر موقع الريادة في أفريقيا في صناعة الطباعة والتغليف وخاصة في سوق الطباعة الرقمية باعتبارها مستقبل صناعة الطباعة.

وقد انعقد على هامش المعرض مؤتمراً على مدى ٣ أيام بمشاركة ٤٠ متحدث من كبار الخبراء الدوليين والإقليميين في مجال الغذاء لاستعراض أحدث الاتجاهات والتكنولوجيا واللوائح في مجال تصنيع



الأغذية والمشروبات. وقد وفر معرض «إفريقيا للتصنيع الغذائي» في نسخته هذا العام العديد من فرص المشاركة الإلكترونية بنظام «Hybrid»، حيث شاركت عدة شركات عن بُعد من خلال خاصية الفيديو بالإضافة إلى برنامج توفيق الأعمال الذي قدم تجربة فريدة للزوار منها ترتيب اجتماعات مسبقة مع مختلف العارضين لإبرام صفقات تجارية وتسهيل الأعمال بصورة أكثر فاعلية.

وزراء التجارة والصناعة والبيئة والطيران يشهدون مراسم توقيع برونوكول تعاون لنوريد ونمفيد ونشغيل نظام خلايا شمسية صغيرة بمطار القاهرة الدولي



شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة والطيران/ محمد منار وزير الطيران المدني توقيع بروتوكول تعاون بين وزارتي البيئة والطيران المدني ومركز تحديث الصناعة (مشروع نظم الخلايا الشمسية الصغيرة) وشركة ميناء القاهرة الجوي وذلك لتقديم الدعم الفني والمالي لتوريد وتنفيذ وتشغيل خلايا شمسية صغيرة متصلة بالشبكة وشواحن مزودة بشاشات عرض تعمل بنظام الطاقة الشمسية في مطار القاهرة الجوي وذلك بحضور السيد سيلفان ميرلين نائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من قيادات وزارات البيئة والتجارة والصناعة والطيران المدني. وقع بروتوكول التعاون كل من الدكتور علي أبو سنة الرئيس التنفيذي لجهاز شئون البيئة والمهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة والمحاسب مجدي إسحاق، رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوي، والأستاذ/ أيمن محمد، أمين عام وزارة الطيران المدني، حيث يتم تنفيذ المشروع بدعم مالي وفني من جهاز شئون البيئة والمشروع القومي لنظم الخلايا الشمسية الصغيرة المتصلة بالشبكة الذي ينفذه مركز تحديث الصناعة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتمويل من مرفق البيئة العالمية.

أكثر استدامة حيث أصبح دمج البعد البيئي في سياسات ومختلف قطاعات الدولة أمراً ملموساً ولا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله. وأضافت وزيرة البيئة أن المشروع يعتمد على إنشاء المحطات في أماكن معينة لتشغيل الشواحن حيث يعتبر مطار القاهرة الدولي هو واجهة الدولة وصاحبة الانطباع الأول في أذهان الزائرين، مشيرة أن المشروع يتكون من خلايا شمسية صغيرة متصلة بالشبكة وشواحن مزودة بشاشات عرض تعمل بالطاقة الشمسية بمطار القاهرة الدولي، وتركيب نظام القياسات اللازمة لقياس مؤشرات أداء النظام الشمسي ومعدلات تبادل الكهرباء من نظام الخلايا الشمسية وإلى الشبكة الكهربائية والعكس طبقاً لضوابط وإجراءات شركة التوزيع المختصة، إضافة إلى قياس نسبة الوفر في استهلاك الكهرباء المنتجة بالطرق التقليدية.

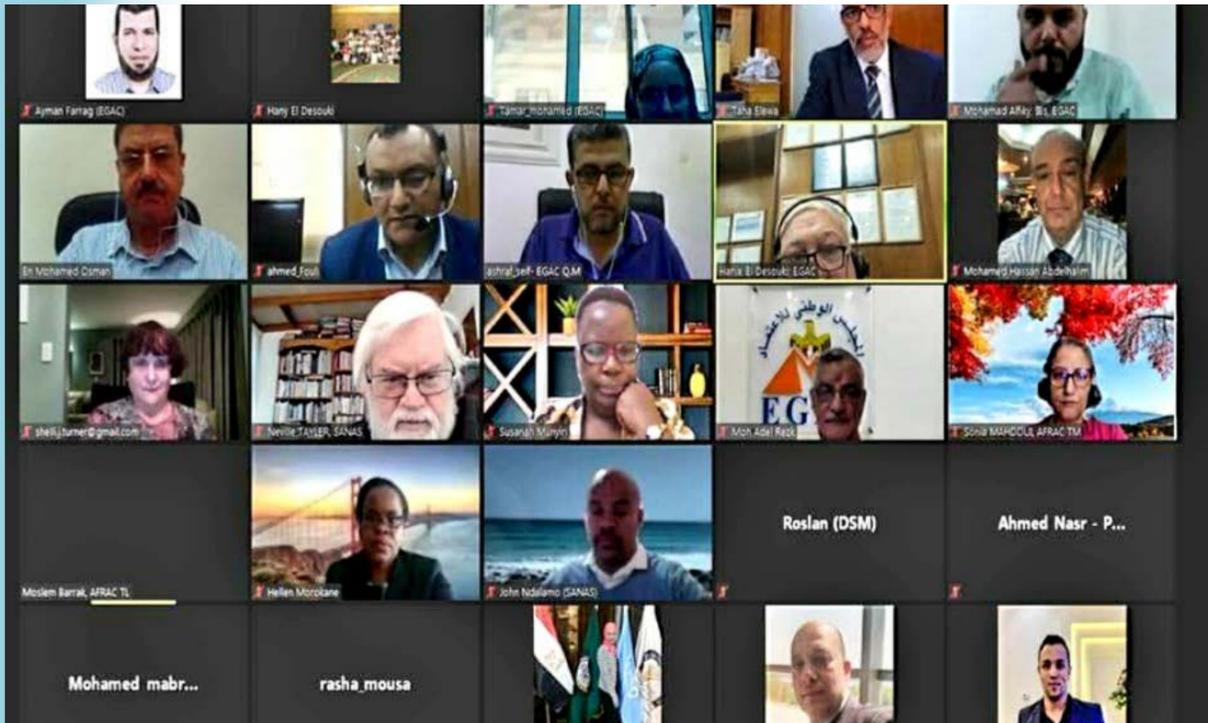
وأوضحت وزيرة البيئة أن الفوائد والعوائد المتوقعة من تنفيذ المشروع تشمل مردود بيئي في صورة خفض الانبعاثات ومردود اجتماعي توعوي من خلال توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية ومردود اقتصادي متوقع نتيجة التوفير المتوقع من فواتير الكهرباء. كما أعرب وزير الطيران المدني طيار/ محمد منار عن خالص تقديره للتعاون الفعال والتنسيق الدائم بين وزارة الطيران المدني ووزارتي البيئة والتجارة والصناعة لتطبيق كافة أسس السلامة والجودة وحماية البيئة مشيراً أن توقيع بروتوكول مشترك بين كل من وزارة البيئة والطيران المدني والتجارة والصناعة لتقديم الدعم الفني والمالي لتوريد وتنفيذ ونظم خلايا شمسية تعمل بالطاقة الشمسية بمطار القاهرة الدولي وذلك في إطار جهودات الدولة المصرية في الحفاظ على البيئة واستراتيجية الطاقة في مصر ٢٠٣٥ لحماية البيئة وخفض معدلات التلوث من خلال تعزيز استخدام الطاقات المتجددة النظيفة بقطاعات الدولة المختلفة وبخاصة قطاع الطيران المدني. حيث أن صناعة النقل الجوي تعد من أكثر الصناعات المعنية بالحفاظ على البيئة.

وأوضحت وزيرة البيئة أن الفوائد والعوائد المتوقعة من تنفيذ المشروع تشمل مردود بيئي في صورة خفض الانبعاثات ومردود اجتماعي توعوي من خلال توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية ومردود اقتصادي متوقع نتيجة التوفير المتوقع من فواتير الكهرباء. كما أعرب وزير الطيران المدني طيار/ محمد منار عن خالص تقديره للتعاون الفعال والتنسيق الدائم بين وزارة الطيران المدني ووزارتي البيئة والتجارة والصناعة لتطبيق كافة أسس السلامة والجودة وحماية البيئة مشيراً أن توقيع بروتوكول مشترك بين كل من وزارة البيئة والطيران المدني والتجارة والصناعة لتقديم الدعم الفني والمالي لتوريد وتنفيذ ونظم خلايا شمسية تعمل بالطاقة الشمسية بمطار القاهرة الدولي وذلك في إطار جهودات الدولة المصرية في الحفاظ على البيئة واستراتيجية الطاقة في مصر ٢٠٣٥ لحماية البيئة وخفض معدلات التلوث من خلال تعزيز استخدام الطاقات المتجددة النظيفة بقطاعات الدولة المختلفة وبخاصة قطاع الطيران المدني. حيث أن صناعة النقل الجوي تعد من أكثر الصناعات المعنية بالحفاظ على البيئة.

وأوضحت وزيرة البيئة أن الفوائد والعوائد المتوقعة من تنفيذ المشروع تشمل مردود بيئي في صورة خفض الانبعاثات ومردود اجتماعي توعوي من خلال توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية ومردود اقتصادي متوقع نتيجة التوفير المتوقع من فواتير الكهرباء. كما أعرب وزير الطيران المدني طيار/ محمد منار عن خالص تقديره للتعاون الفعال والتنسيق الدائم بين وزارة الطيران المدني ووزارتي البيئة والتجارة والصناعة لتطبيق كافة أسس السلامة والجودة وحماية البيئة مشيراً أن توقيع بروتوكول مشترك بين كل من وزارة البيئة والطيران المدني والتجارة والصناعة لتقديم الدعم الفني والمالي لتوريد وتنفيذ ونظم خلايا شمسية تعمل بالطاقة الشمسية بمطار القاهرة الدولي وذلك في إطار جهودات الدولة المصرية في الحفاظ على البيئة واستراتيجية الطاقة في مصر ٢٠٣٥ لحماية البيئة وخفض معدلات التلوث من خلال تعزيز استخدام الطاقات المتجددة النظيفة بقطاعات الدولة المختلفة وبخاصة قطاع الطيران المدني. حيث أن صناعة النقل الجوي تعد من أكثر الصناعات المعنية بالحفاظ على البيئة.

وأوضحت وزيرة البيئة أن الفوائد والعوائد المتوقعة من تنفيذ المشروع تشمل مردود بيئي في صورة خفض الانبعاثات ومردود اجتماعي توعوي من خلال توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية ومردود اقتصادي متوقع نتيجة التوفير المتوقع من فواتير الكهرباء. كما أعرب وزير الطيران المدني طيار/ محمد منار عن خالص تقديره للتعاون الفعال والتنسيق الدائم بين وزارة الطيران المدني ووزارتي البيئة والتجارة والصناعة لتطبيق كافة أسس السلامة والجودة وحماية البيئة مشيراً أن توقيع بروتوكول مشترك بين كل من وزارة البيئة والطيران المدني والتجارة والصناعة لتقديم الدعم الفني والمالي لتوريد وتنفيذ ونظم خلايا شمسية تعمل بالطاقة الشمسية بمطار القاهرة الدولي وذلك في إطار جهودات الدولة المصرية في الحفاظ على البيئة واستراتيجية الطاقة في مصر ٢٠٣٥ لحماية البيئة وخفض معدلات التلوث من خلال تعزيز استخدام الطاقات المتجددة النظيفة بقطاعات الدولة المختلفة وبخاصة قطاع الطيران المدني. حيث أن صناعة النقل الجوي تعد من أكثر الصناعات المعنية بالحفاظ على البيئة.

المجلس الوطني للإعتماد يحصل على تجديده الاعتراف من المنظمة الإفريقية للإعتماد AFRAC حذى عام ٢٠٢٥



أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة نجاح المجلس الوطني للإعتماد في الحصول على تجديد اعتراف المنظمة الإفريقية للإعتماد AFRAC حتى عام ٢٠٢٥، مشيرة إلى أن هذا التجديد يمثل أهمية كبيرة للمجتمع الصناعي وركيزة أساسية لتعزيز حركة التجارة البينية بين مصر وكافة دول العالم. ومن جانبه أوضح المهندس/ هانى الدسوقي، المدير التنفيذي للمجلس الوطني للإعتماد أن تجديد الاعتراف يأتي بعد نجاح زيارة التقييم والتفتيش الدولية التي أجرتها المنظمة الإفريقية للإعتماد AFRAC للمجلس الوطني للإعتماد خلال الفترة من ١١-١٦ يوليو الماضي للتأكد من استمرار الحفاظ على العمل بنفس مستوى الكفاءة والجودة والالتزام بتطبيق المعايير الدولية بكل دقة، مشيراً إلى أن الزيارة تزامنت مع أعمال التقييم التي قامت بها المنظمتان

الدوليتان للاعتماد ILAC و IAF، حيث شارك أعضاء المنظمين أيضاً في أعمال التقييم، وقد ضم فريق عمل المنظمة الإفريقية للاعتماد والمنظمين الدوليتين للاعتماد ILAC و IAF لفيفا من الخبراء الدوليين من دول كينيا وجنوب إفريقيا وتونس وموريشيوس ونيوزيلاندا والسويد وماليزيا وتايلاند. وأشار الدسوقي إلى أن استمرار الحفاظ المجلس الوطني للإعتماد على الاعتراف الدولي لأربعة أعوام قادمة يمثل ركيزة أساسية لمنظومة عمل المجلس بصفته جهة الاعتماد الوحيدة في مصر، مشيراً إلى أن الدعم المستمر من وزارة التجارة والصناعة للمجلس الوطني للإعتماد يمثل دافعا قويا ليصبح المجلس من الجهات الدولية الرائدة في مجال الاعتماد والجودة على مستوى العالم. ولفت إلى أن أعمال التقييم تضمنت عمل زيارات مشاهدة من مقيمي المنظمة

الأفريقية للاعتماد لعملية تقييم بعض جهات تقييم المطابقة من المجلس الوطني للاعتماد في مجالات الاعتماد المختلفة، فضلاً عن طلب تجديد الاعتراف من المنظمة الإفريقية للاعتماد للمجلس في مجالات اعتماد معامل الاختبار والمعايرة والمعامل الطبية وجهات التفتيش وجهات منح شهادات نظم إدارة الجودة والبيئة وسلامة الغذاء، بالإضافة إلى تمديد الاعتماد الدولي ليشمل جهات منح شهادات الأفراد والمنتجات وشهادات نظم إدارة السلامة والصحة المهنية والطاقة الوحيدة في العالم الحاصلة على اعتراف المنظمين العالميتين للاعتماد ILAC و IAF بالإضافة إلى ٣ منظمات إقليمية للاعتماد تشمل الجهاز العربي للاعتماد ARAC والمنظمة الإفريقية للاعتماد AFRAC والمنظمة الأوروبية للاعتماد EA.

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية غير البترولية لمصر خلال الـ ٧ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١

نيفين جامع: ٢٢٪ زيادة في قيمة الصادرات وارتفاع في الواردات بنسبة ١١٪... والصادرات المصرية لأسواق الولايات المتحدة الأمريكية تقفز بنسبة ٥١٪

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الصادرات المصرية غير البترولية حققت زيادة ملموسة بنسبة ٢٢٪ خلال الـ ٧ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ حيث بلغت ١٧ مليار و٧٠١ مليون دولار مقابل نحو ١٤ مليار و٥٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ وبفارق ٣ مليار و١٤٨ مليون دولار، مشيرة إلى أن الزيادة في الصادرات المصرية جاءت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد ١٩» الأمر الذي ساهم في استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على الأسواق التصديرية.

وقالت الوزيرة إن الصادرات المصرية حققت زيادة ملموسة خلال شهر يوليو الماضي بنسبة ٤٪ حيث بلغت ٢ مليار و٩٥٠ مليون دولار مقابل ٢ مليار و٢١٠ مليون دولار خلال شهر يوليو من عام ٢٠٢٠ وبفارق ٧٤٠ مليون دولار.

وأضافت جامع أن الواردات المصرية شهدت أيضا خلال الـ ٧ أشهر الأولى من العام الجاري ارتفاعا طفيفا بنسبة ١١٪ حيث بلغت ٤٢ مليار و٣٩٦ مليون دولار مقابل ٣٨ مليار و٨٩٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ وبفارق ٤ مليار و٥٠٨ مليون دولار.

جاء ذلك في أحدث تقرير أعده مستودع بيانات التجارة الخارجية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية «غير البترولية» لمصر خلال الـ ٧ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١.

ولفتت الوزيرة إلى أن التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية خلال الفترة محل التقرير تضمن الاتحاد الأوروبي بقيمة ٥ مليار و٥٧٤ مليون دولار مقابل ٣ مليار و٨٢٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ وجامعة الدول العربية بقيمة ٥ مليار و٣٥٦ مليون دولار مقابل ٥ مليار و٩١١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض بلغت ٢٪ وقارة

إفريقيا بدون الدول العربية بقيمة مليار و٧٩٩ مليون دولار مقابل ٧٩٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٢٦٪ والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار و٢٩٠ مليون دولار مقابل ٨٥٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٥١٪ والأسواق الأخرى بقيمة ٤ مليار و٤٧٤ مليون دولار مقابل ٣ مليار و٥٨٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٢٥٪.

ونوهت جامع إلى أن ١٢ قطاعا تصديريا شهدت صادراتها زيادة ملموسة خلال الـ ٧ أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت قطاع الصناعات الطبية بقيمة ٣٨٢ مليون دولار مقارنة بـ ٢٦٧ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٤٣٪ وقطاع الجلود والاحذية والمنتجات الجلدية بقيمة ٤٧ مليون دولار مقارنة بـ ٣١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٥٤٪ وقطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة مليار و٦٨٥ مليون دولار مقارنة بـ مليار و١٦٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٤٥٪ وقطاع الأثاث بقيمة ١٤٥ مليون دولار مقابل ١٢١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ١٩٪ وقطاع الملابس الجاهزة بقيمة مليار و٨٣٠ مليون دولار مقارنة بـ ٧٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٤٤٪ وقطاع المنتجات الكيماوية والأسمدة بقيمة ٣ مليار و٤٨١ مليون دولار مقارنة بـ ٢ مليار و٥٣٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت ٣٧٪.

ولفتت الوزيرة إلى أن القطاعات التصديرية تضمنت أيضا قطاع المنتجات اليدوية بقيمة ١٥٦ مليون دولار مقارنة بـ ١٠٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٥٤٪ بالإضافة إلى قطاع المفروشات بقيمة ٣٤٦ مليون دولار مقارنة بـ ٢٤٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي وبنسبة زيادة بلغت

في إحفان نظمه جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

وزيرة التجارة والصناعة نكرم البطلة الأولمبية فريال أشرف وأسرتها



من جانبه قال الدكتور محمود ممتاز -خلال الاحتفالية- إن فريال أشرف قدمت نموذجا مشرفا للفتاة المصرية ومثالا يحتذى به في التحدي والإصرار والعزيمة والمثابرة للوصول إلى ما حققت، متمنيا لها دوام التوفيق والنجاح ورفع راية مصر في المحافل الدولية وتحقيق المزيد من البطولات العالمية، موجها الشكر لوالدها وأسرتها التي عملت على نقل موهبتها حتى حصدت الميدالية الأولى على مستوى العالم في لعبة الكاراتيه، وحققت إنجازا يضاف إلى قائمة شرف الرياضة المصرية.

وأعرب والد البطلة الأستاذ/ أشرف عبد العزيز عن مسعده بهذا التكريم، موجها الشكر لمعالي وزيرة التجارة والصناعة السيدة نيفين جامع، وللدكتور محمود ممتاز رئيس الجهاز، على الاحتفاء بكريمته ووسط زملائه من العاملين بالجهاز.

من جانبه قال الدكتور محمود ممتاز -خلال الاحتفالية- إن فريال أشرف قدمت نموذجا مشرفا للفتاة المصرية ومثالا يحتذى به في التحدي والإصرار والعزيمة والمثابرة للوصول إلى ما حققت، متمنيا لها دوام التوفيق والنجاح ورفع راية مصر في المحافل الدولية وتحقيق المزيد من البطولات العالمية، موجها الشكر لوالدها وأسرتها التي عملت على نقل موهبتها حتى حصدت الميدالية الأولى على مستوى العالم في لعبة الكاراتيه، وحققت إنجازا يضاف إلى قائمة شرف الرياضة المصرية.



فيما أعربت البطلة عن سعادتها بالتكريم والاحتفالية، وقالت إن هذا التكريم يمثل لها حالة خاصة كونه جاء داخل مقر عمل والدها الذي منحها هو والدتها كل الدعم سواء في حياتها الرياضية والدراسية.

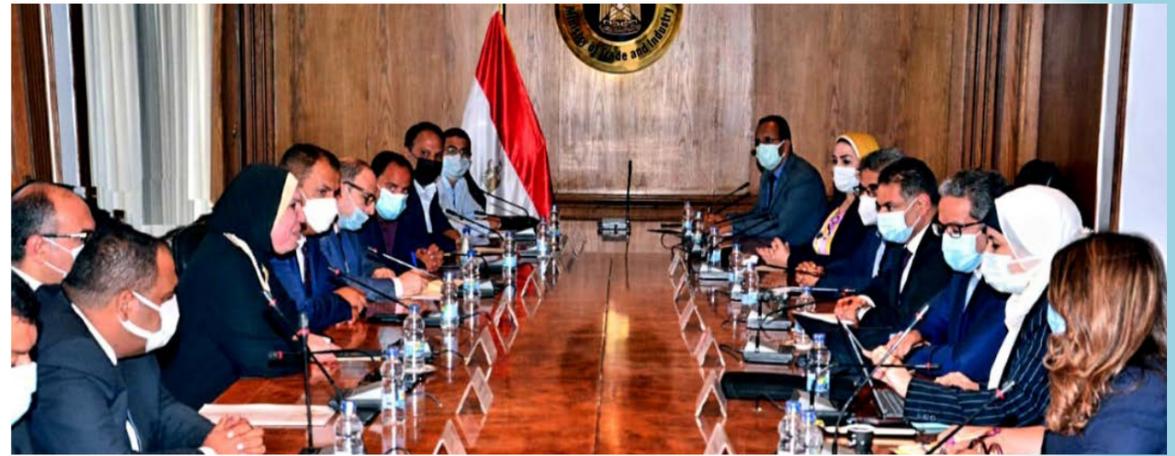
أحلامهم الرياضية. ووجهت جامع الشكر للبطلة/ فريال أشرف وأسرتها وكل من ساهم في هذا النجاح من مدربين وقيادات رياضية، متمنية للبطلة دوام النجاح والتوفيق في مستقبلها الرياضي.

شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حفل تكريم البطلة/ فريال أشرف، بطلة مصر الفائزة بذهبية الكاراتيه في أولمبياد طوكيو ٢٠٢٠ والذي أقيم بمقر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية برئاسة الدكتور محمود ممتاز، وبمشاركة أعضاء مجلس إدارة الجهاز، ووالد البطلة حيث إن والدها الأستاذ/ أشرف عبد العزيز يعمل مديرا عاما للشؤون المالية والإدارية بالجهاز.

وقالت الوزيرة إن الإنجاز الذي حققته فريال أشرف كأول فتاة مصرية تفوز بميدالية ذهبية في الألعاب الأولمبية فخر لكل الشباب بصفة عامة والفتيات بصفة خاصة، كما يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة المصرية بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بالرياضة والرياضيين، حيث إن صناعة البطل الرياضي تحتاج إلى مجهود ومثابرة، مؤكدة في هذا الإطار أن الدولة المصرية لا تدخر جهدا في تقديم كافة أوجه الدعم للأبطال الرياضيين الذين يرفعون اسم مصر عاليا في المحافل الرياضية الدولية ويسطرون أسماءهم في تاريخ الرياضة.

وأضافت جامع أن السنوات القليلة الماضية شهدت حراكا كبيرا في تطوير البنية التحتية لمنظومة الرياضة على مستوى الجمهورية وذلك بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لبناء

وزير التجارة والصناعة والسياحة والآثار يبحثان الاستعدادات النهائية للمشاركة المصرية باكسبو ٢٠٢٠ بدبي



استقبلت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة الدكتور خالد العناني وزير السياحة والآثار لمناقشة الاستعدادات النهائية للمشاركة المصرية باكسبو ٢٠٢٠ بدبي والذي تستضيفه دولة الامارات العربية المتحدة لمدة ٦ أشهر اعتباراً من مطلع اكتوبر المقبل، وذلك بحضور الدكتور/ أحمد مغاوري رئيس التمثيل التجاري والمفوض العام للمشاركة المصرية باكسبو ٢٠٢٠ بدبي وعدد من قيادات وزارتي التجارة والصناعة والسياحة والآثار والشركة المنفذة للجناح المصري.

وقد اعلنت السيدة/ نيفين جامع خلال اللقاء الموسع انه تم الانتهاء من كافة الاعمال الداخلية والخارجية بالجناح المصري باكسبو ٢٠٢٠ بدبي، مشيرة الى انه يجري حالياً التنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية لانتهاء من محتوى الجناح المصري واخراجه بالصورة التي تعكس ثقل ومكانة مصر على المستويين الاقليمي والعالمي.

وقالت ان هناك اهتمام كبير من القيادة السياسية والحكومة بالمشاركة المصرية في هذا الحدث الدولي والذي يعقد لأول مرة بدولة عربية، حيث يمثل فرصة ذهبية لعرض مساهمات الدولة المصرية في منظومة التنمية العالمية وبناء مستقبل واعد يحقق فرص استثمار وتنمية مستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، لافتة الى ان هذا اللقاء يأتي في إطار سلسلة اللقاءات المكثفة التي تعقدتها مع السادة الوزراء والاجهزة المعنية لبحث كافة الترتيبات المتعلقة بالجناح المصري وكذلك المحتوى الذي سيتم تقديمه خلال الفعاليات.

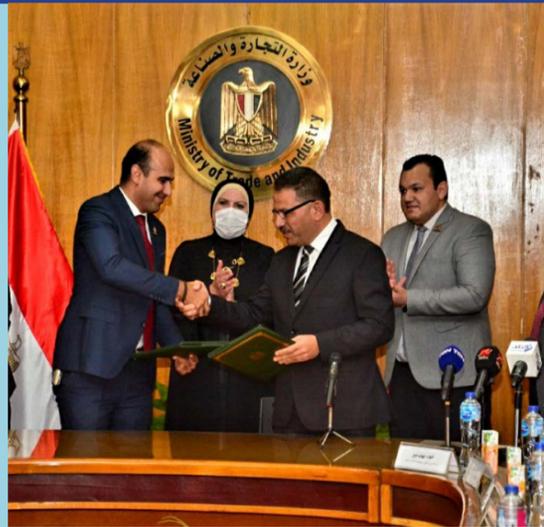
واكد الدكتور/ خالد العناني وزير السياحة والآثار حرص الوزارة على اتاحة كافة امكاناتها وخبراتها لانجاح المشاركة المصرية، وازهار الجناح المصري في اكسبو دبي بالصورة التي تتناسب مع مكانة مصر، باعتبارها أحد أهم المقاصد السياحية والأثرية العالمية، فهذا الحدث الدولي يمثل فرصة لاستعراض المقومات السياحية والأثرية والتراثية المصرية أمام العالم، وهو الأمر الذي يسهم في دعم جهود الوزارة لجذب المزيد من السياح الوافدين لمصر خلال الفترة المقبلة.

وفي هذا الإطار لفت العناني الى انه يجري حالياً الانتهاء من الترتيبات الخاصة بتأمين وشحن أحد التوابيت المصرية القديمة الذي تم اكتشافه في منطقة سفارة الأثرية ليتم عرضه بالجناح المصري طوال فترة اكسبو حيث من المخطط وصول التابوت لمقر الجناح خلال شهر سبتمبر المقبل، فضلاً عن عرض عدد من المستنسخات الأثرية بالجناح المصري بالاكسبو. وبدوره اوضح الدكتور/ أحمد مغاوري

رئيس التمثيل التجاري والمفوض العام للمشاركة المصرية باكسبو ٢٠٢٠ بدبي ان الجناح المصري بالاكسبو سيشهد طوال مدة المعرض إقامة ١٠٣ فعالية ما بين ورش عمل ولقاءات نقاشية ولقاءات أعمال وصالونات ثقافية وتشمل الموضوعات الخاصة بالمدن والتطوير العمراني، السياحة، التنمية المستدامة، الصحة، الزراعة وتحسين مستوى المعيشة، المرأة والشباب، إلى جانب ٩ معارض متخصصة في مجالات الآثار والتعليم والاستثمار العقاري ومعرض تراثنا، فضلاً عن الفعاليات الترفيهية والثقافية لجذب أكبر عدد ممكن من جمهور وزائري المعرض.

وأضاف أنه يجري حالياً التنسيق لتنظيم زيارات لعدد من أبرز الرموز والشخصيات المصرية في شتى المجالات العلمية والفنية والثقافية والرياضية للجناح المصري في رسالة ترويجية إلى العالم خاصة وأنه من المتوقع أن يستقبل الاكسبو ٢٥ مليون زائر من حوالي ١٩٢ دولة، كما يتوقع أن يبلغ عدد زوار الجناح المصري ٢,٥ مليون زائر، مشيراً إلى أنه يتم حالياً اجراء التحضيرات اللازمة الخاصة بكافة جوانب المشاركة المصرية لاجتذاب أكبر عدد من الزائرين للجناح المصري.

وزارة التجارة والصناعة توقع برونوكول تعاون مع نسيمية شباب الأحزاب والسياسيين لتعزيز آليات تنفيذ خطة الدولة للتنمية الصناعية



شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة توقيع برونوكول تعاون بين الوزارة وتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين يستهدف تعزيز ودعم آليات تنفيذ خطة الدولة للتنمية الصناعية من خلال توفير المناخ الملائم للنمو الصناعي المستدام القائم على تعزيز التنافسية والتنوع والمعرفة والابتكار وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة، والترويج للخدمات والحوافز المقدمة للصناعة بما يساهم في زيادة تنافسية الإنتاج الصناعي على المستويين المحلي والدولي، وقع الاتفاق اللواء/ ايهاب أمين مساعد وزيرة التجارة والصناعة لشئون الصناعة والنائب/ عمرو يونس، أمين سر تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين.

وقالت الوزيرة إن هذا الاتفاق يعد باكورة نتائج اللقاء الذي تم عقده مع أعضاء تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين مطلع شهر يونيو الماضي والذي أكد أهمية خلق جسر من التواصل الدائم بين الجانبين ونقل نبض الشارع الى الوزارة وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الجهود التي تبذلها الحكومة لخدمة المواطن المصري في كافة محافظات مصر.

وأوضحت جامع أن الوزارة تسعى بالتنسيق والتعاون مع كافة اجهزة الحكومة لإحداث تنمية صناعية حقيقية من خلال تحسين بيئة ومناخ الاستثمار وتقديم خدمات متميزة للمستثمرين الصناعيين، مشيرة إلى حرص الوزارة على التواصل والتنسيق مع كافة القوى السياسية المصرية لتحقيق مستهدفات خطة الحكومة للتنمية الصناعية والتجارة الخارجية ومن بينها تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين.

وأشارت إلى أن الوزارة ستلتزم بموجب الاتفاق- الذي يمتد لمدة عام- بالتنسيق المشترك مع التنسيقية من خلال مسنولي التواصل المؤسسي فيما يخص طلبات المواطنين التي ترد لمكاتب تنسيقية شباب الأحزاب المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الوزارة وجهاتها التابعة وبما يتوافق مع اللوائح والقوانين والإجراءات المتبعة، وإمداد تنسيقية شباب الأحزاب بعروض توضيحية أو مواد تعريفية عن برامج الوزارة وسياساتها المختلفة وهيئاتها التابعة التي تقدم تلك الخدمات للمواطنين، فضلاً عن التنسيق المشترك على مستوى ممثلي الطرفين بالمناطق والمحافظات والمدن لتعزيز التعاون المشترك بالمجالات ذات الصلة، وترتيب ندوات وورش عمل وحلقات نقاشية بين الخبراء من الطرفين حول الفرص المتاحة بالأسواق الواعدة ودول العالم أمام الصادرات المصرية وذلك

بالمشاركة مع جمعيات ومنظمات مجتمع الأعمال. ومن جانبه أوضح النائب/ عمرو يونس، أمين سر تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين أن التنسيقية ستقوم بدعم السياسات والتشريعات المتعلقة بخطة الدولة للتنمية الصناعية، ورفع الاحتياجات المتعلقة بالعملية الصناعية والتجارية وتقديم حلول وسياسات لمواجهةها، إلى جانب التكاتف نحو تذليل العقبات التي تواجه الأنشطة الصناعية والتجارية بمختلف أشكالها على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، وإمداد الوزارة بمخرجات اللجان النوعية الخاصة بتنسيقية شباب الأحزاب ومراكزها البحثية من دراسات وأبحاث في مجالي الصناعة والتجارة وكذا المناطق الصناعية والمتخصصة، فضلاً عن المساعدة في عمل خريطة صناعية طويلة الأجل تتضمن أهم الصناعات التي ستركز عليها الدولة خلال الفترة القادمة وربطها بالمخرج التعليمي من وزارة التربية والتعليم وتحديداً التعليم الصناعي والفني.

وأضاف أن التنسيقية ستلتزم أيضاً بموجب الاتفاق بالتعريف والترويج الإعلامي لمختلف برامج ومبادرات وأنشطة الوزارة من خلال المنصات الإعلامية التابعة للتنسيقية على شبكات التواصل الاجتماعي، والمشاركة في حملات النوعية المختلفة التي تدشنها الوزارة وتوسيع نطاق تأثيرها وفعاليتها من خلال أنشطة تنسيقية شباب الأحزاب بالمدن والمحافظات المختلفة

ويعد اجتمع موسع مع ١٦ مستثمر صناعي لمناقشة طلباتهم للاستثمار ببورسعيد



لافتاً إلى أنه جاري دراسة منح مزيد من التيسيرات والحوافز للمستثمرين فيما يخص نظام سداد ثمن الأرض. وصرح الزلاط ان هذا الاجتماع يعد استكمالاً لجهود الهيئة في دفع عجلة الاستثمار بالمنطقة حيث سبق ان تم عقد اجتماع منذ عدة أيام مع ٤٥ مستثمر صناعي ببورسعيد حصلوا على أراضي صناعية بمنطقة جنوب الرسوة وتم بحث مطالبهم لحل المعوقات التي تواجههم فضلاً عن عقد اجتماع مع أصحاب الوحدات الصناعية بمجمع الصناعات الصغيرة بالمنطقة وعددهم ١١٨ مستثمر لدراسة طلباتهم. ووضح رئيس الهيئة ان الشركات الراغبة في الاستثمار التي تم مناقشة طلباتها الاستثمارية (١٦ شركة) تشمل أنشطتها الصناعية مشروعات ملابس جاهزة وآلات ومعدات خاصة بالتجارة ومبيليات خشبية وصناعات كهربائية وصناعات هندسية ومنتجات ورقية وكرتون ومنتجات جلدية وغيرها من الصناعات، وتتراوح المساحات المطلوبة بين ١٠٠٠ متر مربع و ٣٠ ألف متر مربع حيث يبلغ إجمالي المساحة المطلوبة ما يقرب من ٩٠ ألف متر مربع.

من حيث تكفل الهيئة بإزالة اية مخلفات على الأرض من خلال شركة التنمية الصناعية التابعة للهيئة، وكذلك إنهاء كافة شبكات الترفيق الداخلية بالمنطقة وبدء الإنشاءات. وأكد اللواء محمد الزلاط ان نجاح منطقة جنوب الرسوة وقدرتها على اجتذاب رؤوس الأموال لها يعد ثمرة الجهود الحكومية وتوجيهات وزارة التجارة والصناعة برفع كفاءة المنطقة واستكمال شبكات المرافق بها استثمارياً نظراً لموقعها المميز وخاصة بعد ضخ ٣٥١ مليون جنيه لاستكمال اعمال الترفيق بالمنطقة بوصفها منطقة واعدة استثمارياً، لافتاً إلى ان الهيئة على كامل الاستعداد بمساعدة المستثمر في اعداد دراساته الفنية والاقتصادية بدون مقابل وتوجيهه إلى النشاط الصناعي السليم طبقاً للخريطة الصناعية لضمان إنجاز مشروعه ومنتجه. وقرر رئيس الهيئة تكليف لجنة فنية من المهندسين وخبراء الهيئة للاجتماع مع المستثمرين الأسبوع القادم ببورسعيد لتقديم المساعدة في شرح الإجراءات المطلوبة واعداد دراسات الجدوى، وأماكن قطع الاراض المقترحة لاقامة المشروعات بمنطقة جنوب الرسوة،

في تحرك سريع لتنفيذ توجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء، عقد اللواء م. محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية اجتماعاً موسعاً بمقر الهيئة مع ١٦ من المستثمرين الصناعيين الراغبين في الحصول على أراضي صناعية بمنطقة جنوب الرسوة ببورسعيد لإنشاء مصانع جديدة وتوسعات، حيث تناول اللقاء بحث سبل توفير الأراضي المطلوبة في أسرع وقت وتبسيط كافة الإجراءات للبدء في مشروعاتهم. وأكد رئيس الهيئة على اهتمام الدولة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة وكافة أجهزتها التابعة بتذليل التحديات امام المستثمرين للبدء فوراً في إنشاء مشروعاتهم الصناعية، وشدد الزلاط على ان الهيئة بكامل ادواتها وكوادرها وخبراتها مسخرة لخدمة المستثمر الصناعي الجاد والتيسير عليه لأقصى حد ممكن وتذليل كافة العقبات التي قد تواجهه. وأشار الزلاط إلى ان اللقاء استعرض مقومات المنطقة الصناعية ومزاياها الاستثمارية ومستوى الترفيق بها، مشيراً إلى أن المستثمر بمجرد استلامه الأرض واستخراج رخصة البناء سيجد الأرض جاهزة تماماً لاستقبال استثماراته

رئيس هيئة التنمية الصناعية يزور المواقع الإنتاجية ببورسعيد .. ويبحث مطالب مستثمري المنطقة الصناعية بجنوب الرسوة



بمنطقة. كما اشار اللواء الزلاط الى قيام الهيئة بانشاء اول مجمع للصناعات الصغيرة بالمحافظة بمنطقة جنوب الرسوة على مساحة اجمالية تبلغ ١٨١ ألف متر مربع حيث تم طرح ١١٨ وحدة صناعية في اطار المبادرة الرئاسية لدعم المشروعات الصغيرة وانشاء مجمعات صناعية بكافة محافظات الجمهورية «مصنعك جاهز بالترخيص» يشمل أنشطة صناعات غذائية وكيميائية وغزل ونسيج، وتتراوح مساحة الوحدات بالمجمع بين ٤٢٠ م٢، ١٠٨٠ م٢ موضحاً ان المجمع تم تخصيص وحداته بالكامل للمستثمرين بالتعاون مع المحافظة في اطار بروتوكول التعاون الموقع معها. وكشف رئيس التنمية الصناعية ان المجمع يستوعب ما يقرب من ألفي عامل من ابناء المحافظة، مشيراً إلى ان نجاح المجمع في بورسعيد في جذب صغار المستثمرين يعد دافعا مشجعاً للدولة لمواصلة العمل لتوفير مزيد من الوحدات والأراضي الصناعية لتعزيز التحول الصناعي وتشجيع التنمية الصناعية بالمحافظة.

بمزيد من التيسيرات في الاقساط على الأراضي وتعديل الجدول الزمني للاستفادة المثلى من قرار رئيس الوزراء والخاص بتخفيض الفائدة على اقساط الأراضي الصناعية إلى ٧٪ حتى عام ٢٠٢٢، حيث أكد اللواء الزلاط ان الهيئة ستدرس هذا الطلب والحلول القانونية المتاحة، مشيراً إلى قيام الهيئة بدراسة طلب المستثمرين برفع القدرة الكهربائية من ١٥٠ وات إلى ٢٥٠ وات. ووضح رئيس الهيئة في سياق كلمته خلال اللقاء ان استراتيجية الحكومة تهدف إلى تحويل بورسعيد من محافظة تجارية إلى محور تنموي صناعي إنتاجي دعماً للتصنيع المحلي وزيادة القيمة المضافة لمنتجات المحافظة، حيث تضمنت جهود الحكومة في هذا الشأن تطوير وترفيق المنطقة الصناعية بجنوب الرسوة المقامة على مساحة اجمالية ٣٥٦ فدان لتكون احد المجاور التنموية الصناعية في مصر، مشيراً إلى ان اعمال الترفيق انتهت بالكامل تقريباً بنسبة تصل إلى ٩٥٪، ويتبقى الشبكات الداخلية والتي سيتم الانتهاء منها بالكامل بالتزامن مع بدء عمل المستثمرين في اعمال الإنشاءات حيث تم ضخ ٣٥١ مليون جنيه لاستكمال الترفيق

قام اللواء مهندس محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية بزيارة للمنطقة الصناعية بجنوب الرسوة بمحافظة بورسعيد، وذلك على رأس فريق عمل فني من مهندسي الهيئة، حيث عقد اجتماع موسع مع مستثمري المنطقة تناول استعراض مطالب اصحاب الاراض الصناعية بالمنطقة والعمل على تذليل العقبات والتحديات التي تواجههم لاقامة مصانعهم. وقال الزلاط ان هذا اللقاء يأتي في ضوء تكاليفات السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بشأن تذليل كافة التحديات التي تواجه المستثمرين الصناعيين في كافة محافظات الجمهورية في إطار مساعي الوزارة والهيئة لدعم الاستثمار الصناعي وتحفيز المستثمرين لضخ استثماراتهم لتعميق التصنيع المحلي ودعم سلاسل التوريد، مشيراً إلى أن الاجتماع استهدف بحث التحديات التي تواجه المستثمرين الصناعيين الحاصلين على اراض صناعية جنوب الرسوة منذ عام ٢٠١٨ وعددهم ٤٥ مستثمر والذين تم منحهم مهلة لحين اكتمال المرافق بالمنطقة والتي تم استكمالها مارس الماضي. وفي هذا الإطار طالب عدد من المستثمرين

وزيرة التجارة والصناعة ترأس اجتماع مجلس إدارة مركز تحديث الصناعة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان تطوير وتحديث الصناعة المصرية يمثل محور رئيسي ضمن استراتيجية الوزارة الهادفة الى تعزيز القدرة التنافسية للصناعة الوطنية داخل السوقين المحلي والخارجي، مشيرة في هذا الإطار الى الدور الهام الذي يلعبه مركز تحديث الصناعة باعتباره ذراع رئيسي لتنمية وتحديث الصناعة المصرية بمختلف قطاعاتها

وقالت ان المركز حقق خلال الأشهر القليلة الماضية العديد من النتائج الإيجابية وبصفة خاصة في منظومة الخدمات المقدمة للمجتمع الصناعي، وهو الامر الذي يؤكد استعداد المركز لمساره الصحيح كأحد أهم الكيانات الفاعلة في منظومة تنمية وتطوير الصناعة المصرية

جاء ذلك خلال ترأس الوزيرة لاجتماع مجلس ادارة مركز تحديث الصناعة لبحث خطة العمل خلال المرحلة المقبلة متضمنة الأهداف الاستراتيجية والهيكل التنظيمي، ومؤشرات أداء مركز تحديث الصناعة، فضلا عن الخطوات المتخذة لإعادة هيكلة المركز بما يلبي توقعات مجتمع الصناعة، شارك في الاجتماع أعضاء المجلس سواء من خلال الحضور الفعلي أو عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وأوضحت الوزيرة ان هذا الاجتماع يأتي في إطار المتابعة الدورية لسير العمل بالمركز باعتباره أحد أهم الأذرع التنفيذية للوزارة في تنفيذ استراتيجيتها للتنمية الصناعية في مختلف محافظات الجمهورية واستعادة تنافسية الصناعة المصرية وزيادة معدلات التصدير، لافتة إلى ان المرحلة المقبلة ستشهد جهودا كبيرة للمركز في تعظيم الاستفادة من العائد على القطاع الصناعي وتحقيق زيادة في معدلات نمو وصادرات الشركات المستفيدة من خدمات المركز خاصة الصغيرة منها ومتناهية الصغر، الى جانب تنمية التجمعات الصناعية والحرفية وسلاسل القيمة لمختلف القطاعات الصناعية.

وأضافت جامع أنه يجري حاليا العمل على تعزيز حوكمة المركز وتحديث اللوائح الإجرائية والإجراءات التعاقدية والمالية ولائحة الموارد البشرية وسلطات الاختصاص للمركز بما يحقق الشفافية واستدامة العمل بالمركز، الأمر الذي سنعكس آثاره ايجابا على متلقي الخدمة.

وقد استعرض مجلس الإدارة مؤشرات أداء المركز خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ التي تضمنت تقديم ١٨٠٣ خدمة لعدد ٦٦٧ عميل تضمنت خدمات إنتاجية، وتسويق وإدارة، وتدريب، التجمعات الصناعية



ج.محمد عبد الكريج: ١٨٠٣ خدمة قدمها المركز للقطاعات الصناعية خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومضاعفة الموازنة المخصصة للخدمات المقدمة للمجتمع الصناعي خلال العام المالي الجديد

والحرف اليدوية والتراثية، والتطبيقات الأساسية لإدارة موارد المنشأة، والاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى شهادات إدارة الجودة المختلفة ومطابقة المنتجات.

هذا وقد اعتمد المجلس موازنة مركز تحديث الصناعة للعام المالي الجديد مع زيادة المخصصات للخدمات عالية التأثير بما يصب في صالح مجتمع الصناعة المصري، فضلا عن الموافقة على إعادة هيكلة مشروع كريتيف إيجيبت من خلال زيادة مقرات المشروع بما يحقق الانتشار المطلوب ويعظم الاستفادة الحرفيين المشاركين بالمشروع.

ومن جانبه استعرض المهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة أبرز أنشطة المركز عن العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ وما تم تنفيذه من خدمات ومشروعات، وإجراءات إرساء مبادئ اللامركزية في التعامل وذلك لسهولة اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات مع أصحاب المصالح من شركات او مقدمي خدمات، الأمر الذي يتواءم مع متطلبات التحول الرقمي الذي تتبناه الدولة فضلا عن المتابعة الرقمية لأغلب أنشطة المركز، مشيرا إلى أن أنشطة وخدمات المركز شهدت خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ نموا ملحوظا بالمقارنة بنفس الفترة من العام

المالي ٢٠١٩-٢٠٢٠ حيث بلغ إجمالي عدد الخدمات التي قدمها المركز ٧٨٠ خدمة مقابل ٦٧١ خدمة، كما بلغ إجمالي عدد الخدمات عالية التأثير نحو ١٤١ خدمة مقابل ٦٧ خدمة.

ولفت إلى أن المركز أبرم عدداً من الاتفاقيات مع العديد من الجهات التي تضمنت مؤسسة السويدى الكترتك لتطوير برامج تدريبية ومناهج مبتكرة سعياً لتعزيز نظام التعليم الفني، وشركة سيمنز وهينة تنمية تكنولوجيا المعلومات لإنشاء اول مركز ابداع لتكولوجيات الجيل الصناعي الرابع بمدينته المعرفة بالعاصمة الادارية الجديدة بهدف التوعية بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتدريب على تقنيات الاتممة والرقمنة وتحفيز الابتكار الصناعي، وجهاز شنون البيئة وشركة ميناء القاهرة الجوي ووزارة الطيران المدني بهدف تقديم الدعم الفني لتوريد وتنفيذ وتشغيل نظام خلايا شمسية صغيرة متصلة بالشبكة وشواحن مزودة بشاشات عرض تعمل بالطاقة الشمسية بمطار القاهرة الدولي، فضلا عن مركز التجارة الدولي لمشروع «She Trade» بهدف تقييم عدد ٥٠ شركة مملوكة لراندات اعمال بهدف رفع القدرة التنافسية وتعزيز قدرتهم على التصدير.

ونجري زيارة ميدانية لمقر صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات بالإسكندرية ٢٤٪ زيادة في معدلات تصدير الغزل والمنسوجات خلال النصف الأول من العام الجاري

النشاط التجاري والتسويقي الذي يشمل إعداد قوائم أسعار التصدير وإصدار الموافقات واعتماد فواتير التصدير، بالإضافة الى النشاط الاعلامي والذي يتضمن متابعة الأبحاث العلمية العالمية في مجال الغزل والمنسوجات وإصدار المطبوعات المتخصصة حول مراحل تصنيع الغزل والمنسوجات.

ولفتت جامع الي انه تم مؤخرا عرض خطة تنفيذية على دولة رئيس مجلس

الوزراء تتضمن نحو ١٠٠ إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة وتنمية الصادرات الصناعية بشكل كامل وعلى مستوى القطاعات الصناعية ذات الأولوية وذلك بالتعاون والتنسيق مع العديد من الوزارات والجهات المعنية، مشيرة الي ان هذه الاجراءات ستسهم في تنمية وتطوير عدد كبير من القطاعات الصناعية ومن بينها قطاع صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة .

ومن جانبه أكد المهندس/ محمود الشامي عضو مجلس النواب ورئيس اللجنة الدائمة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات أنه تم عرض مجموعة من التحديات والعقبات التي تواجه الصندوق وصناعة الغزل والنسيج على السيدة وزيرة التجارة والصناعة خلال الاسبوع الماضي، مشيرا الي أنه تم حل نحو ٨٠٪ من هذه التحديات وذلك بالتنسيق والتعاون مع أجهزة الوزارة.

جدير بالذكر ان الصندوق قام العام الماضي بفحص ١٢٣١ رسالة تصدير وإجراء ٦٧٣٣ فحص إلى جانب القيام بـ ٢٠ زيارة للمصانع والشركات لتقديم الاستشارات الفنية علاوة على التشغيل التجريبي وتقييم المحصول لـ ٨ اصناف قطن، كما انه يجري حاليا دراسة التكامل مع مركز الموضة واستضافة فرع مركز الموضة بالإسكندرية بمقر الصندوق.



القطاع خلال النصف الأول من العام الجاري نحو ٤٣٢ مليون دولار مقارنة بنحو ٣٤٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي محققة نسبة زيادة قدرها ٢٤٪، مشيرة إلى أن أهم الأسواق المستقبلية لصادرات الغزل والمنسوجات المصرية تتضمن تركيا وإيطاليا والجزائر وألمانيا والسعودية وتونس ونيجيريا والأردن والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب.

هذا وقد تفقدت الوزيرة مقر صندوق دعم الغزل والمنسوجات بمحافظة الاسكندرية والذي يمتلك فرعين آخرين بمحافظة القاهرة والغربية (المحلة الكبرى)، حيث تفقدت خط الإنتاج المتكامل من القطن مروراً بالغزل والنسيج والتريكو وصولاً لمرحلة الملابس الجاهزة ومركز التدريب ومركز المعلومات بالإضافة إلى ١٠ معامل للاختبار والمتخصصة في مجالات الألياف والقطن والغزل والنسيج والتريكو والملابس والصباغة والتجهيز واختبارات المياه والاختبارات البيئية.

واستعرضت الوزيرة خلال الزيارة مجالات عمل الصندوق التي تتضمن ٣ محاور أساسية تشمل النشاط الفني والمتخصص في أعمال الرقابة على جودة المنتجات النسيجية وإصدار شهادات الجودة للمنتجات المصدرة للخارج وفحص المنتجات النسيجية بالمنافذ الجمركية بالإضافة إلى إجراء مطابقة معملية لرسائل السماح المؤقت والدروبك وتقديم الاستشارات الفنية للمصانع وتقديم البرامج التدريبية المتخصصة، وكذا

اعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه يجري حاليا دراسة إنشاء مجمع تعليمي تكنولوجي للغزل والنسيج بمقر صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات بمحافظة الاسكندرية يتضمن مدرسة فنية وكلية تكنولوجية بالتوأمة مع إحدى الجامعات العالمية المتخصصة في مجال الغزل والمنسوجات وذلك بالتنسيق والتعاون مع صندوق تطوير التعليم.

وقالت ان الوزارة تستهدف تعميق صناعة الغزل والنسيج الوطنية من خلال استخدام أحدث التكنولوجيات الصناعية العالمية ومواكبة التطورات العالمية في هذا الصدد بالإضافة إلى تطوير سلاسل القيمة لقطاع الغزل والنسيج والارتقاء بمنظومة الصناعات الغذائية. جاء ذلك خلال الزيارة التي قامت بها الوزيرة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات بمحافظة الاسكندرية، وقد رافق الوزيرة خلال الزيارة المهندس/ محمود الشامي عضو مجلس النواب ورئيس اللجنة الدائمة للصندوق واللواء عبد الرؤوف احمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية والسيد/ احمد رضا معاون وزيرة لشئون الصناعة والمشرف على المراكز التكنولوجية، والسيد / احمد رفعت رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية.

واوضحت الوزيرة ان انشاء هذا المجمع يسهم في توفير احتياجات قطاع الغزل والمنسوجات من الكوادر الفنية المؤهلة بهدف الارتقاء بجودة ومواصفات المنتج المصري وزيادة تنافسيته بالسوقين المحلي والعالمى، وذلك باعتباره أحد أهم القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد القومى حيث يسهم في توفير الملايين من فرص العمل المنتجة والوفاء باحتياجات السوق المصري والتصدير للأسواق الاقليمية والعالمية.

ونوهت جامع إلى أن قطاع الغزل والمنسوجات يعد أحد أهم القطاعات التصديرية المصرية حيث بلغت صادرات

في أحدث تقرير حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر يوليو الماضي إجراء ١٠٧٢ حملة تفتيشية على المصانع وإعداد ١١٧٣ دراسة فنية وترخيص ٧٢ مرجل بخاري وإعتماد ٧٦ مركز صيانة

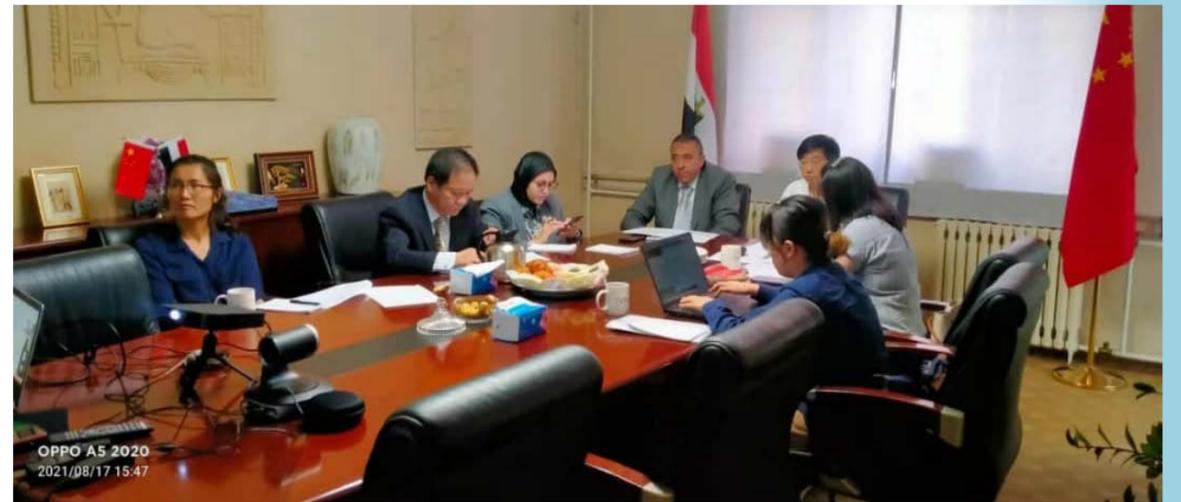


المصري لتوفير منتجات آمنة بالأسواق المحلية وزيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الصادرات. وأضاف أحمدى أن حملات التفتيش والرقابة تضمنت مصانع المعدات الزراعية وحديد التسليح وبويات وسرنجات وطفائيات الحريق والطوب الأسمنتى التي جانب مصانع الرخام والجرانيت والمنظفات والبلاستيك بالإضافة إلى ورشة خراطة ميكانيكية بقنا ومطبعة لطبع وتغليف الكراسات ومخازن كيماويات، لافتاً إلى أنه تم إجراء بعض من هذه الحملات بالتعاون مع جهاز حماية المستهلك.

تضمنت التفتيش على ٢٠ مصنع، كما قامت المصلحة من خلال وحدة دليل خدمة المواطن بالرد على ٢٣ شكوى. وقال المهندس/ عبد الرؤوف أحمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية ان المصلحة تقوم بدور محوري في تعزيز منظومة الرقابة على المصانع وعمليات التصنيع للتأكد من مدى التزامها بتطبيق أعلى معايير الجودة المعتمدة محلياً وعالمياً وبما يسهم في حماية المواطنين من عمليات الغش الصناعي والحفاظ على سمعة المنتج المصري بالسوق المحلي والعالمى، مشيراً إلى حرص المصلحة على الارتقاء بجودة وتنافسية المنتج

كشفت أحدث تقرير تلقتة السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حول مؤشرات أداء مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر يوليو الماضي أن المصلحة قامت بإجراء ١٠٧٢ حملة تفتيشية على المصانع والمراجل والآلات الحرارية، كما تم إجراء ١١٧٣ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٢٣ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و ١٠٤٤ دراسة فنية متنوعة و ٦ دراسات مستلزمات إنتاج. كما قامت المصلحة بمنح ترخيص لـ ٧٢ مرجل بخاري وآلة حرارية، واعتماد ٧٦ مركز خدمة وصيانة (خدمات ما بعد البيع) والقيام بـ ٩ حملة رقابية موسمية،

المكتب التجاري بكين ينظم ندوة افتراضية حول نفاذ الحاصلات الزراعية المصرية للسوق الصيني



وأشار إلى ان المكتب التجاري المصري بكين يسعى خلال المرحلة الحالية لجذب المزيد من الاستثمارات الصينية للقطاع الزراعي في مصر في ضوء ما تشهده البلاد من استقرار اقتصادى وبيئة استثمارية مواتية فضلاً عن العلاقات الثنائية المميزة بين البلدين والتعاون المشترك في إطار كل من مبادرة الحزام والطريق والتعاون الصيني الأفريقي .

الجهود الجارية المتعلقة بالمفاوضات مع السلطات الصينية ممثلة في إدارة الجمارك وبالتنسيق مع الحجر الزراعي المصري بهدف إدخال بنود سلعية زراعية إلى السوق الصيني تتضمن الرمان والمانجو والبصل وبما يعزز هيكل الصادرات السلعية المصرية إلى الصين وذلك في إطار خطة المكتب لزيادة الصادرات المصرية إلى الصين وتقليل عجز الميزان التجاري .

نظم المكتب التجاري المصري بالعاصمة الصينية بكين ندوة افتراضية حول « نفاذ الحاصلات الزراعية إلى السوق الصيني » بالتعاون مع رابطة أسواق الجملة الصينية CAWA والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية وجمعية هيا للحاصلات البستانية وبالتنسيق مع وحدة الاتصال المؤسسي بجهاز التمثيل التجاري حيث استعرضت الندوة سبل تعظيم نفاذ الحاصلات الزراعية المصرية للسوق الصيني وناقشت المعوقات والتحديات التي تعيق نفاذها خلال المرحلة القادمة، وذلك بمشاركة ٢٢ شركة منها ١١ شركة مصرية بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وجمعية هيا وممثلين عن رابطة أسواق الجملة الصينية CAWA.

وفي هذا الاطار اوضح الوزير مفوض تجاري احمد زكي رئيس المكتب التجاري المصري بكين ان الندوة ناقشت عدد من الموضوعات الهامة تضمنت بنود السلع الزراعية المسموح بتصديرها من مصر إلى السوق الصيني والتي تشمل الموالج والعب والبج المجفف ونصف المجفف كما استعرضت

وزيرة التجارة والصناعة نسعرض أحدث تقرير حول مؤشرات أداء هيئة التنمية الصناعية خلال النصف الأول من العام الجاري نيفين جامع: منح ٥٧٥٢ رخصة بناء ونشغيل و٣٣٢٣ سجل صناعي دافع ومحدد المدة وإجراء ٤٢٧٦ دراسة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على إحداث تعمية حقيقي للصناعة المصرية من خلال تعزيز قدرات وإمكانات القطاعات الإنتاجية وتزويدها بأحدث التكنولوجيات الصناعية بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في السوقين المحلي والخارجي، مشيرة في هذا الإطار إلى أن جهود الوزارة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية قد شملت منح ٥٧٥٢ رخصة بناء وتشغيل تضمنت ٥٦١ رخصة بناء و ٥١٩١ رخصة تشغيل، ومنح ٣٣٢٣ سجل صناعي دائم ومحدد المدة تضمن ٢٤٦٧ سجل صناعي دائم و ٨٥٦ سجل صناعي محدد المدة، كما قامت الهيئة بإجراء ٤٢٧٦ دراسة تستهدف تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية تضمنت دراسات في مجال المناقصات الحكومية والتخفيضات الجمركية وتحديد احتياجات الجهات الحكومية وتنمية الصادرات، حيث ساهمت هذه الجهود في زيادة الاعتماد على المنتج المحلي والحد من الاستيراد من الخارج.

كما أصدرت الهيئة ١٠١٥ موافقة ببنية خلال النصف الأول من العام الجاري، و ١٠٧ خطاب إفراج جمركي إلى جانب إجراء ٢١٨ دراسة فنية لطلبات الطرح تضمنت ٣٥ دراسة خاصة بالأراضي و ١٨٣ دراسة خاصة بالمجمعات الصناعية وكذا إجراء ٢٨٦١ معاينة فنية.

وقالت الوزيرة أن الوزارة بكافة أجهزتها تسعى جاهدة بالتنسيق مع القطاع الخاص لتنظيم الاستفادة من الإمكانات التصنيعية المتاحة وتشغيل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية لزيادة معدلات الإنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل الجديدة وهو الأمر الذي يحقق مستهدفات خطة الوزارة لتعميق التصنيع المحلي وإحلال الواردات بمنتجات مصرية الصنع.

تصريحات الوزيرة جاءت في إطار تلقيها أحدث تقرير حول مؤشرات أداء الهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال النصف الأول من العام الجاري.

وفي هذا الإطار أوضح اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن المؤشرات الإيجابية التي حققتها الهيئة خلال الأشهر الأولى من العام الجاري تأتي تتويجا للجهود الكبيرة التي تقوم بها الهيئة لخدمة القطاع الصناعي في إطار الخطة الشاملة لوزارة التجارة والصناعة الهادفة إلى الإرتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية واستعادة مكانتها على خريطة الصناعة العالمية خاصة في ظل الإمكانات الصناعية الكبيرة التي تتمتع بها مصر.

وأشار إلى أنه فيما يتعلق بموقف الـ ١٧ مجمع صناعي التي تنشئها الهيئة خلال المرحلة الحالية فقد تم تخصيص وتشغيل ٤ مجمعات صناعية بالسادات وبورسعيد وبدر ومرغم ١، حيث تم تخصيص ٢٧٧ وحدة بمجمع السادات، كما تم تخصيص ١١٧ وحدة بمجمع جنوب الرسوة ببورسعيد وتم تخصيص كافة وحدات مجمع بدر بالكامل بإجمالي ٨٧ وحدة كما تم تخصيص ٢٣٣ وحدة بمجمع مرغم ١. وأضاف الزلاط أنه فيما يخص الـ ٧ مجمعات صناعية المطروحة خلال شهر أكتوبر الماضي بإجمالي ١٦٥٧ وحدة فقد تم تخصيص وتسليم ١٨١ وحدة بمجمع مرغم ٢ بالإسكندرية والمتخصص في الصناعات البلاستيكية وتخصيص ٦٢ وحدة بمجمع الفردقة بمحافظة البحر الأحمر والمتخصص في مجالات الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية ومواد البناء الديكورية والمنسوجات والملابس الجاهزة، كما تم تخصيص ٢٦٥ وحدة بمجمع المحلة الكبرى بمحافظة الغربية والمتخصص في مجالات المفروشات والملابس الجاهزة والصناعات الكيميائية والهندسية.

ولفت رئيس هيئة التنمية الصناعية أنه تم أيضاً تخصيص ٤٢ وحدة بمجمع البغدادي بمحافظة الأقصر والمتخصص في مجالات الصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية ومواد البناء الديكورية والمفروشات والملابس الجاهزة،

ونعتمد خطة قبول دفعة جديدة بمراكز التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية من حملة الشهادة الإعدادية للعام التدريبي ٢٠٢٢/٢٠٢١

اعتمدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خطة قبول دفعة العام التدريبي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمراكز التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية التابعة لوزارة التجارة والصناعة من الحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة والأزهرية للالتحاق بمراكز التدريب المهني للحصول على دبلوم التلمذة الصناعية المعادل لشهادة دبلوم المدارس الفنية الصناعية. ويأتي هذا في إطار حرص الوزارة على الارتقاء بمنظومة التدريب الفني والمهني لمستويات متميزة تساهم في تحقيق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات الصناعة من العمالة المؤهلة ومن خلال تخريج نوعية متميزة من العمالة الماهرة تحمل على عاتقها تطوير الصناعة المصرية وتمكينها من المنافسة بالأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن جانبه أكد اللواء/ خالد أبو مندور رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني أن المصلحة تمثل الذراع التنفيذية لوزارة التجارة والصناعة لتنفيذ منظومة التدريب المهني المؤهل للعمل بالقطاع الصناعي، مشيراً إلى أن خطة العام الحالي تتضمن التقديم الإلكتروني لأول مرة وذلك منعا للتكدس داخل المراكز نظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من إجراءات احترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، كما يمكن التقديم يدوياً بكل مركز لأول مرة بدلاً من تجمعات المناطق على أن يتم تقسيم الأيام طبقاً للحروف الأبجدية أو المجموع. وأشار أبو مندور أنه تم فتح باب تلقي طلبات التقديم مع تحديد الحد الأدنى لدرجات القبول في كل مركز على حدة، وذلك تماشياً مع مدى الإقبال والكثافة السكانية، مع الحفاظ على نسبة قبول الفتيات في المهن التدريبية المناسبة لهم، لافتاً إلى أنه من المقرر قبول العام الحالي ١٦ ألف طالب وطالبة وذلك حتى الوصول إلى الطاقة الاستيعابية لكل مركز.

وأضاف أنه سيتم تحديد الأعداد التقريبية التي سيتم قبولها بالمراكز المختلفة وفقاً للموارد التعليمية والتدريبية والكوادر البشرية المتاحة، ومراعاة الطاقة الاستيعابية للمراكز التدريبية وكذا الفرص المتاحة بالمصانع والشركات لتنفيذ التدريب التطبيقي والتبادلي، مشيراً إلى أن المصلحة تعمل حالياً على الإعداد للعام التدريبي الجديد ومتابعة تنفيذ المخطط لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتجهيز مراكز التدريب للحصول على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة والاعتماد.

وأوضح أبو مندور أن مراكز المصلحة تشمل عدد من المهن يتم التدريب عليها منها الحاسب الآلي ومهنة التبريد والتكييف اللحام والحدادة والخرابطة وماكينات الورش والألواح المعدنية والعدد والضبعات وبرادة المواسير وسباكة المعادن والألومنيوم والكريتال والميكانيكا والطباعة والغزل والنسيج ومهن السيارات والطباعة والملابس الجاهزة ونجارة الأثاث و cnc و plc ومهن أخرى

خالد مندور رئيساً لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني



أصدر الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء قراراً بتعيين المهندس/ خالد مندور رئيساً لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني لمدة عام . ويأتي هذا القرار في إطار حرص وزارة التجارة والصناعة على الإستعانة بقيادات متميزة قادرة على إحداث التغيير المنشود لتنمية وتطوير منظومة التدريب الفني والمهني خلال المرحلة القادمة

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع سفير سلطنة عمان لدى مصر سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والنجاري بين البلدين



السياسية العمانية وجهت الحكومة في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠ بتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول العربية وعلى رأسها مصر وبصفة خاصة في مجال البنية التحتية والمشروعات التنموية والأمن الغذائي. وأضاف الرحبي ان مصر حاليا تشهد نهضة كبيرة في مختلف المجالات تتضمن المبادرات ومشروعات العملاقة والطرق والكباري والمدن الجديدة من أهمها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، لافتا الى ان الحكومة المصرية نجحت في احتواء أزمة انتشار فيروس كورونا وعدم الإغلاق الكامل مثل باقي دول العالم الأمر الذي ساهم في الحفاظ على استمرار عجلة الإنتاج والحفاظ على العمالة الموقفة وتحقيق مؤشرات نمو إيجابية خاصة في التصدير للأسواق الخارجية.

الفرص الاستثمارية المتاحة بالبلدين وتوطيد اواصر الصلة بين مجتمع الأعمال المصري والعماني، مشيرة في هذا الاطار الى اهمية تفعيل دور مجلس الاعمال المشترك للمساهمة في زيادة حركة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة. وأضافت ان أساس الشراكة التجارية والاقتصادية بين مصر وعمان ترتكز على الدور المحوري الذي يقوم به رجال الأعمال والصناعة من البلدين في تنمية وتعزيز العلاقات الثنائية من خلال الاستثمار في مشروعات مشتركة تعود بالنفع على اقتصادي البلدين وتحقق آمال الشعبين المصري والعماني. ومن جانبه أكد السيد/ عبد الله الرحبي، سفير سلطنة عمان بالقاهرة حرص بلاده على فتح المجالات الاستثمارية والاقتصادية مع مصر تعزيزاً لأواصر العلاقات الأخوية المتينة بين البلدين، لافتاً إلى ان القيادة

التقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة السيد/ عبد الله الرحبي، سفير سلطنة عمان بالقاهرة، حيث بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وفي مقدمتها التعاون الصناعي والتجاري. وقالت الوزيرة إن اللقاء استعرض سبل تحقيق الاستفادة من العلاقات التاريخية الراسخة بين مصر وعمان بما يساهم في الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين والوصول به إلى آفاق أرحب وبصفة خاصة في قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار، مشيرة الى حرص الوزارة على تقديم كافة أوجه الدعم للشركات العمانية العاملة بالسوق المصري وتذليل العقبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين. وأوضحت جامع أن الاجتماع تناول امكانية عقد مباحثات عبر تقنية الفيديو كونفرانس لوزير التجارة في البلدين لاستعراض

في أحدث تقرير أعدده المكتب التجاري المصري بباريس ٢١٪ زيادة في صادرات مصر للسوق الفرنسي ونراجع الواردات بنسبة ٩٪ خلال النصف الأول من العام الجاري



وأضاف مغاوري أن أبرز القطاعات التي ساهمت في زيادة الصادرات المصرية للسوق الفرنسي تشمل قطاع الأسمدة والمواد الأوتوتية بقيمة ٥٨ مليون يورو بنسبة نمو ٣,٥٪، وقطاع المواد الكيماوية العضوية بقيمة ٣٨ مليون يورو بنسبة نمو ٢٦٪، إلى جانب قطاع الأجهزة المنزلية بقيمة ٢٦ مليون يورو بنسبة ارتفاع ٣٥٪، وذلك إلى جانب الموصلات الكهربائية وأسلاك الإشعال المستخدمة في صناعة السيارات، وقطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات، وقطاع اللدائن، وقطاع معلبات الفاكهة والخضروات، وقطاع الحمضيات، وقطاع المواد البلاستيكية المستخدمة في أعمال البناء.

فرنسا بنسبة ٢١٪ خلال النصف الأول من العام الجاري. جاء ذلك في سياق أحدث تقرير تلقته الوزارة من مكتب التمثيل التجاري المصري في باريس حول تطور التبادل التجاري بين مصر وفرنسا خلال الفترة من يناير - يونيو ٢٠٢١. وأوضح الدكتور/ أحمد مغاوري، رئيس التمثيل التجاري أن هذا التطور الملموس في حركة التجارة بين مصر وفرنسا يأتي في إطار الجهود التي يبذلها التمثيل التجاري المصري لدعم الصادرات المصرية الي الأسواق الخارجية وذلك وفقاً لاستراتيجية وزارة التجارة والصناعة عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن حجم الصادرات المصرية للسوق الفرنسي خلال النصف الأول من العام الجاري شهد ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٢١٪ حيث بلغ ٣٥٠ مليون يورو مقارنة بنحو ٢٨٨ مليون يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠، في حين انخفضت الواردات المصرية من فرنسا خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٩٪ لتصل إلى ٩١٣ مليون يورو مقارنة بنحو مليار و٥ مليون يورو خلال نفس الفترة من العام الماضي. وقالت الوزيرة إن الزيادة المحققة في الصادرات المصرية للسوق الفرنسي وانخفاض الواردت المصرية منه ساهما في انخفاض عجز الميزان التجاري المصري مع

المجمعات الصناعية نوجيهاً رئاسية وجهود حكومية حديثة لتطويرها قطاعياً وجغرافياً

جهد الحكومة

رئيس الوزراء يتابع خطط التوسع في المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية
عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لمتابعة خطط التوسع في إقامة المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية، بحضور السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، واللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، والمهندس/ يحيى زكي، رئيس الهيئة الاقتصادية لقناة السويس، ومسئولي الوزارات المعنية. وأكد رئيس الوزراء الأهمية الكبرى التي توليها الدولة لملف التوسع في إقامة المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية، مشيراً إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، كلف بإدراج هذا الملف ضمن أولويات عمل الحكومة، وأن يتم إعداد خطة عمل تتضمن مناطق مقترحة جديدة لإقامة مجمعات صناعية إضافية، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق على تخصيص ٣١٧ موقعاً لإنشاء مجمعات صناعية ضمن المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» بهدف توفير فرص عمل لأهاليها في الريف المصري، وكذا تحقيق التنمية المستدامة.

يحظى القطاع الصناعي باهتمام غير مسبوق من جانب فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي حيث وجه الحكومة بالتوسع في إنشاء المجمعات الصناعية قطاعياً وجغرافياً وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك ونكامل منظومة المجمعات الصناعية مع استراتيجيتها عميق المكون المحلي وربطها لوجيستياً بشبكة الطرق والمحاور على مستوى الجمهورية
لقد شغل ملف المجمعات الصناعية حيزاً كبيراً من أجندة عمل الحكومة المصرية خلال شهر أغسطس الماضي حيث تضمنت عقد اجتماعات موسعة وإجراء زيارات ميدانية لعدد من المجمعات والمناطق الصناعية لمتابعة خطط التوسع وتطوير المجمعات الصناعية.

وشدد الدكتور مصطفى مدبولي على ضرورة سرعة تشغيل المجمعات الصناعية التي تم تنفيذها، مع تكثيف الترويج الإعلامي للمناطق الصناعية التي بدأ العمل فيها فعلياً، حيث وجه مدبولي رئيس الهيئة العام للتنمية الصناعية بضرورة الإسراع بتوفير الأراضي لعدد ١٣ مستثمراً صناعياً يرغبون في توفير أراض لهم في محافظة بورسعيد، حيث تم إرسال بيانات هؤلاء المستثمرين للهيئة.
ومن جانبها أشارت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، إلى أنه تم الاتفاق مع الوزارات والجهات المعنية على معايير محددة للأراضي التي يتم توفيرها لإنشاء مجمعات صناعية جديدة، والانتهاء من النماذج المعمارية الإنشائية، ويتم حالياً تحديد قيمة تنفيذ هذه النماذج، مشيراً إلى أن هناك ١٣ مجمعا صناعيا على مستوى ١٢ محافظة، تم الانتهاء من ٧ مجمعات منها وطرحها، كما تم البدء في إجراءات تخصيصها وتشغيلها، وبعضها تم حجزه بالكامل، مثل مجمع «مرغم»، حيث تم حجز ٢٠٤ وحدات بالكامل بالمجمع.
واستعرضت وزيرة التجارة والصناعة نسب حجز وتخصيص وتشغيل المجمعات التي تم طرحها، مشيرة إلى أنها زارت المجمع الصناعي بمحافظة الأقصر، حيث وجهت بتيسير الإجراءات للراغبين في حجز الوحدات، كما يتم حالياً الإعداد لحملة ترويجية حول المزايا التي تتمتع بها المجمعات الصناعية. وخلال الاجتماع، أشار اللواء، محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية إلى قيام الوزارة باتخاذ مجموعة من الإجراءات في إطار تنفيذ تكاليفات مجلس الوزراء للمركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، بشأن إنشاء البوابة الحكومية للمناطق الاستثمارية الصناعية على مستوى الجمهورية، وإطلاق الموقع الإلكتروني للخريطة الاستثمارية الصناعية. وفيما يتعلق بقطع الأراضي بالمناطق الصناعية «الخريطة الاستثمارية» أوضح اللواء محمود شعراوي، أنه تم حصر قطع الأراضي الفضاء مكتملة الترفيق بالمناطق الصناعية، مشيراً إلى أن عددها بلغ ٢٠٥٠ قطعة، تم طرحها للمستثمرين على الخريطة الاستثمارية على

ثلاث مراحل، وبلغ إجمالي ما تم حجزه ١٣٣٠ قطعة.
وأضاف وزير التنمية المحلية إلى أنه فيما يخص المجمعات الصناعية بالمحافظات البالغ عددها ١٣ مجمعا، فإن إجمالي عدد الوحدات بها بلغ ٤٣١١ وحدة، تم طرح ١٧٥٥ وحدة منها بسبع مجمعات صناعية، وتم تسليم ٥٦٧ وحدة للمستثمرين، وجاري تسليم ٢٢٦ وحدة أخرى للحاجزين، لافتاً إلى أنه يتم متابعة لجنة إنشاء البوابة الحكومية للمناطق الاستثمارية الصناعية المكلف بها المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة على مستوى الجمهورية، وترفيق التجمعات الصناعية بالتنسيق مع الجهات المكلفة بالتنفيذ. ومن جانبه، استعرض المهندس يحيى زكي، رئيس الهيئة الاقتصادية لقناة السويس، موقف الأراضي الصناعية التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وفي هذا الصدد، أشار رئيس الوزراء إلى الاهتمام الكبير الذي يولييه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالمناطق الصناعية التابعة للهيئة.

جولات مكثفة لوزيرة التجارة والصناعة بالمناطق الصناعية

زيارة ميدانية للمناطق والمجمعات الصناعية بمحافظة قنا والأقصر



لقاء مستثمري محافظة قنا

وحول طلب عدد من المستثمرين باتاحة اراضي لاجراء توسعات لمشروعاتهم، وجهت جامع هيئة التنمية الصناعية باجراء حصر لعدد المصانع الراغبة

في اجراء توسعات بمحافظة قنا مع ضرورة التأكد من جدية المستثمرين لضمان تعظيم الاستفادة من الاراضي المتاحة ومن جانبه اكد اللواء/ اشرف الداودي محافظ قنا ان المحافظة تشهد حراكا صناعيا كبيرا من خلال تطوير وتأهيل المناطق الصناعية بالمحافظة وكذا اقامة مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرا الى ان هناك تنسيق كبير بين المحافظة وكافة اجهزة الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار أمام المستثمرين بالمحافظة والسعي لحل كافة التحديات التي تواجههم.

بمجلس النواب الى اهمية هذه الزيارة لتحقيق مزيد من التواصل بين مستثمري محافظة قنا والوزراء والمسؤولين وايجاد حلول للتحديات التي تواجه المستثمرين، مطالبنا بضرورة ايجاد مزيد من الحوافز امام المستثمرين لجذبهم للاستثمار في نطاق الصعيد بصفة عامة ومحافظة قنا بصفة خاصة، مع التركيز على الميزة النسبية المتاحة لمحافظة قنا والمتمثلة في الصناعات القائمة على الزراعة. واشاد زعيم الاغلبية بمجلس النواب بالدور الوطني الذي تقوم به وزيرة التجارة والصناعة لتهيئة المناخ المواتي امام المستثمرين والسعي الدؤوب لاجاد حلول جذرية لكافة التحديات التي تواجه مجتمع الاعمال.

وعلى هامش الزيارة قامت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بالاجتماع بمستثمري محافظة قنا حيث استمعت لعدد من التحديات التي تواجه المستثمرين بالمناطق الصناعية، وكذا اهم الاجراءات التي قامت بها اجهزة الوزارة لمساعدة المستثمرين في التغلب على بعض من هذه التحديات واوضحت حرص الوزارة على تفعيل دور فروع هيئة التنمية الصناعية بالمحافظات لاتاحة كافة الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين وذلك بهدف تيسير الاجراءات وتوفير الوقت والجهد وبما يعكس ايجابا على سرعة تقديم الخدمة للمستثمر.



أجرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة زيارة ميدانية لمحافظة قنا والأقصر لاستعراض منظومة تطوير المناطق الصناعية بالمحافظتين، وقد استهلّت الوزيرة جولتها بزيارة للمنطقتين الصناعيتين فقط وهو بمحافظة قنا للوقوف على سير الأعمال بالمنطقتين، ورافق الوزيرة خلال الزيارة اللواء/ اشرف الداودي محافظ قنا والنائب اشرف رشاد زعيم الاغلبية بمجلس النواب واللواء/ محمد كمال مرعي، رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب، والمهندس/ محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة. وقالت الوزيرة ان تحقيق التنمية الصناعية الشاملة المستدامة بمحافظات الصعيد تأتي على رأس أولويات خطة عمل الوزارة خلال المرحلة الحالية، مشيرة إلى أن الوزارة تسعى بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة لتطوير المناطق الصناعية بمحافظات الصعيد بهدف دفع عجلة التنمية الصناعية بها والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والثروات الطبيعية والتعددية وكذا توفير وحدات صناعية مرفقة للمستثمرين وخلق المزيد من فرص العمل.

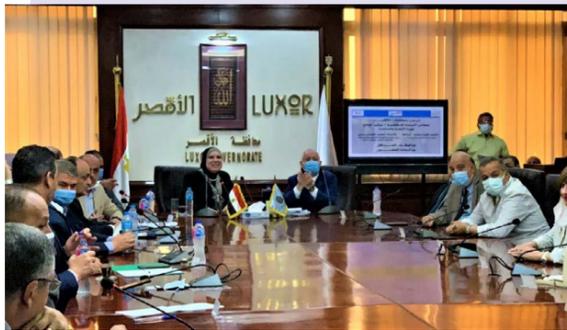
ومن ناحية أخرى تفقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة «هو» الصناعية والذي تم الانتهاء من إنشائه ويضم ٤٢٠ وحدة صناعية منها ٣٢٢ وحدة بمساحة ٢١٦ متر مربع للوحدة، و٨٦ وحدة بمساحة ٤٣٢ متر مربع، و١٢ وحدة بمساحة ٥٤٠ متر مربع، حيث أن هذا المجمع مخصص بالكامل للأنشطة الهندسية، لافتة إلى أنه سيتم خلال المرحلة القريبة المقبلة طرح المجمع أمام المستثمرين لبدء عملية التخصيص وبدء الإنتاج. وبدوره أكد اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية حرص الهيئة على المتابعة المستمرة لسير الأعمال بالمجمعات الصناعية بكافة محافظات الجمهورية بما يحقق بيئة العمل الملائمة للمستثمرين بالمناطق الصناعية وتذليل أية معوقات قد تواجههم وخاصة صغار المستثمرين الصناعيين ورواد الأعمال ومساندتهم منذ الخطوة الأولى من تخصيص الوحدة مروراً باستخراج التراخيص وكذا المساندة والدعم المستمر فيما بعد التشغيل والإنتاج، وذلك في إطار التنسيق المشترك والمتواصل بين الهيئة وكافة الأجهزة المعنية لدعم الاستثمار لتعميق التصنيع المحلي وتوطين الصناعة.

لقاء مستثمري محافظة الأقصر

الذي يسهم في تنوع مصادر التنمية داخل المحافظة، لافتة الى ان هناك فرص كبيرة للتوسع في الاستثمار الصناعي وإقامة العديد من المشروعات القائمة على الخامات والمنتجات المتوافرة بالمحافظة بشكل متواز مع تنمية النشاط السياحي التي تتمتع بها الأقصر لإتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب.

واشارت جامع الى أن الأقصر لديها أيضا إمكانات كبيرة ومتنوعة في قطاع الحاصلات الزراعية، وهو ما يولها للدخول بقوة في مجال التصنيع الزراعي لهذه الحاصلات، لافتة إلى أهمية تضافر جهود كافة الأجهزة المعنية سواء الحكومية مثل وزارتي التجارة والزراعة

كما التقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مستثمري محافظة الأقصر وذلك في اطار جولتها بعدد من محافظات الصعيد، وقد شارك في اللقاء الذي نظمه المستشار مصطفى الهم محافظ الأقصر، اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، والنائب/ محمد كمال مرعي، رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب، وعدد من اعضاء مجلسي النواب والشيوخ عن محافظة الأقصر والمهندس محمد عبد الكريم، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والسيد/ حاتم العشري، مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي، الى جانب عدد من قيادات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.



وغير الحكومية مثل المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وغرفة الصناعات الغذائية والمجلس التصديري للصناعات الغذائية لدفع وتنمية هذا القطاع وزيادة صادراته إلى مختلف الأسواق الخارجية.

نفق مجمع الصناعات الصغيرة والمنوسطة بمنطقة البغدادى الصناعية



وفي اطار جولتها بمحافظة الاقصر تفقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة البغدادى الصناعية، واكدت أن القيادة السياسية تولي اهتماما بالغا بضرورة التوسع في إقامة المجمععات الصناعية المتكاملة وخاصة تلك التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسط في كافة محافظات الجمهورية في إطار مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق قاعدة صناعية واسعة للصناعات الصغيرة للتكامل والتشبيك مع المصانع الكبرى لدعم سلاسل التوريد وتوفير فرص عمل للشباب بالمحافظات، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

المتنوعة (غذائي، وهندسى، وكيمياوى، وملابس جاهزة ومفروشات، ومواد بناء) بإجمالى تكلفة تصل إلى ٨١٦ مليون جنيه ويتيح حوالي ٥٧٠٠ فرصة عمل، ويضم المجمع ٢٠٦ وحدة منها ١٤٦ وحدة بمساحة ٤٣٢ متر مربع للوحدة، و٦٠ وحدة بمساحة ٣٨٤ متر مربع. - المجمع مطروح امام المستثمرين منذ شهر اكتوبر الماضى وتم تخصيص بعض الوحدات وجاري حاليا استكمال عملية التخصيص واتخاذ اجراءات التشغيل وبدء الانتاج للوحدات التي تم تخصيصها.

الموقف التنفيذي الحالي لمجمع البغدادى الصناعي بالاقصر
- تم الانتهاء من انشاء المجمع المخصص لعدد من الانشطة

لقاء مستثمري وملاك الوحدات الصناعية بمجمع مرغ ٢ للصناعات البلاستيكية

التحديات التي تواجه المستثمرين بالمجمع والتوصيل الى حلول لها بالتعاون والتنسيق مع أجهزة وهيئات الوزارة وممثلة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. واوضحت جامع ان الوزارة تسعى جاهدا لاتاحة كافة الخدمات اللازمة لسير العمل بالمجمع وعلى رأسها الكهرباء والمياه والمواصلات للتيسير على العمالة بالمجمع، لافتة الي انه يجري حاليا التنسيق مع مختلف الجهات المعنية لزيادة وسائل النقل المباشر للعاملين بالمنطقة الصناعية بمرغم، خاصة وان هناك وحدات تعمل على مدار ال ٢٤ ساعة يوميا. وأشارت الوزيرة الى ان هذا المجمع يسهم في تحقيق العلاقة التشابكية بين المشروعات الصغيرة والكبيرة إلى جانب إتاحة المزيد من فرص العمل أمام الشباب من خلال تخصيص هذه الورش لصغار المستثمرين، لافتة الى انه سيتم تشكيل لجنة مشتركة مع عدد من الجهات المعنية لادراج مصانع مجعي مرغم في قائمة موردي احتياجات مبادرة حياة كريمة، الأمر الذي سيمثل انفراجة كبيرة على المشروعات الصغيرة العاملة بالمجمع.

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءموسعاًمع مستثمريوملاك الوحدات الصناعية بمجمع الصناعات الصغيرة بمنطقة مرغم ٢ وذلك خلال زيارتها لمحافظة الاسكندرية ، وقد رافق الوزيرة اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والمهندس/ محمد أنور رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية، واللواء عبدالرؤوف احمدى رئيس مصلحة الرقابة الصناعية والسيد /حاتم العشرى مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسى والسيد/ هاتمى عماد، رئيس القطاع المركزى للالتحاق بجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وقالت الوزيرة إن الوزارة بكافة أجهزتها حرصت على إتاحة كافة الخدمات اللازمة للأنشطة الإنتاجية فى مختلف المناطق والمجمععات الصناعية، وتيسير منظومة الاجراءات وتفعيل اللامركزية لتسهيل حصول المستثمر على الخدمة فى اقل وقت ممكن، الامر الذي يساهم فى خلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والاجنبية، مشيرة إلى أن مجمع الصناعات الصغيرة مرغم ٢ للصناعات البلاستيكية يعد استكمالاً للتجربة الناجحة فى مجمع مرغم ١، حيث يمثل المجمعان نواة لمدينة صناعات بلاستيكية متكاملة قائمة على توافر المواد الخام فى منطقة البتروكيماويات الملائمة والتي تضم كبرى شركات البتروكيماويات بالإسكندرية، كما أن المجمعين يكتسبان أهمية خاصة لدى الوزارة لما حققاه من نجاح فضلا عن السمعة الرائجة لهذين المجمعين لدى صغار المستثمرين. ولفتت إلى أن الهدف من هذا اللقاء هو الوقوف على أبرز



انتهاء من مجمع البغدادى الصناعى باستثمارات ٨١٦ مليون جنيه

كتب - محمد مصطفى حافظ ■ الاقصر - رانيا عبدالعاطى
تفقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة البغدادى الصناعية، واكدت أن القيادة السياسية تولي اهتماما بالغا بضرورة التوسع في إقامة المجمععات الصناعية المتكاملة وخاصة تلك التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة محافظات الجمهورية في إطار مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق قاعدة صناعية واسعة للصناعات الصغيرة للتكامل والتشبيك مع المصانع الكبرى لدعم سلاسل التوريد وتوفير فرص عمل للشباب بالمحافظات، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

40 مليون جنيه لاستكمال ترفيق منطقة «البغدادى الصناعية»

كتب - نهى صقر وادوية اسماعيل
عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة البغدادى الصناعية، واكدت أن القيادة السياسية تولي اهتماما بالغا بضرورة التوسع في إقامة المجمععات الصناعية المتكاملة وخاصة تلك التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة محافظات الجمهورية في إطار مبادرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق قاعدة صناعية واسعة للصناعات الصغيرة للتكامل والتشبيك مع المصانع الكبرى لدعم سلاسل التوريد وتوفير فرص عمل للشباب بالمحافظات، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

Tous les services assurés aux complexes industriels

تتفق 3 مصانع بمنطقة قفط الصناعية بمحافظة قنا
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية

Attirer les investissements vers les industries

تتفق 3 مصانع بمنطقة قفط الصناعية بمحافظة قنا
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية

وزير التجارة والصناعة تتفقد 3 مصانع بمنطقة قفط الصناعية بمحافظة قنا

تتفق 3 مصانع بمنطقة قفط الصناعية بمحافظة قنا
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية

تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أولويات الحكومة لمنطقة البغدادى الصناعية

تتفق 3 مصانع بمنطقة قفط الصناعية بمحافظة قنا
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية
الزيرة الصناعية خلال لقاءها مع مستثمري الاقصر
تعزيز حركة الاستثمار بالصعيد على رأس أو خطة الحكومة للتنمية الاقتصادية

تطوير ٦ مناطق صناعية فى الصعيد بـ٥٠٠ مليون دولار

«نيفين»: تستهدف توفير الخدمات الأساسية وتوصيل المرافق
أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن تنفيذ وتطوير 6 مناطق صناعية في الصعيد بـ 500 مليون دولار، من شأنه توفير فرص عمل للشباب في مختلف محافظات الصعيد، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

جامع: تطوير المناطق الصناعية بالصعيد لدفع عجلة التنمية

أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن تنفيذ وتطوير 6 مناطق صناعية في الصعيد بـ 500 مليون دولار، من شأنه توفير فرص عمل للشباب في مختلف محافظات الصعيد، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

تطوير 6 مناطق صناعية فى «قنا» و«سوهاج» ضمن برنامج التنمية المحلية لصعيد مصر

«جامع»: إنشاء مجمع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى «قنا».. وطرح الوحدات للمستثمرين قريبا
أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن تنفيذ وتطوير 6 مناطق صناعية في الصعيد بـ 500 مليون دولار، من شأنه توفير فرص عمل للشباب في مختلف محافظات الصعيد، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

تطوير ٦ مناطق صناعية فى الصعيد بـ٥٠٠ مليون دولار

«نيفين»: تستهدف توفير الخدمات الأساسية وتوصيل المرافق
أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن تنفيذ وتطوير 6 مناطق صناعية في الصعيد بـ 500 مليون دولار، من شأنه توفير فرص عمل للشباب في مختلف محافظات الصعيد، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

إتاحة كافة الخدمات اللازمة للأنشطة الإنتاجية فى المجمععات الصناعية

مجمعا مرغم ١، 2 نواة لمدينة صناعات بلاستيكية متكاملة
أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة إن تنفيذ وتطوير 6 مناطق صناعية في الصعيد بـ 500 مليون دولار، من شأنه توفير فرص عمل للشباب في مختلف محافظات الصعيد، مشيرة إلى حرص الوزارة على تقديم كافة التيسيرات وتذليل العقبات أمام المستثمرين الجادين مع المتابعة المستمرة لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وسرعة إنائها.

Création d'un complexe pédagogique pour la filature et le textile

La ministre du Commerce et de l'Industrie, Névine Gama, a déclaré qu'une étude était en cours d'élaboration pour mettre en place un complexe pédagogique technologique pour la filature et le textile au siège du Fonds d'appui à l'industrie de la filature et du textile dans le gouvernement d'Alexandrie.

علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» هي ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة تم إطلاقها عام ٢٠١٦ تمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية من القطاعين الخاص والحكومي التي تطبق معايير الجودة الشاملة لتمييز منتجاتها عالية الجودة. مدة صلاحية العلامة عامان من تاريخ منحها ويتم التجديد بعد إعادة التقييم. بلغ إجمالي عدد المصانع التي تم تقييمها ٣٥٣ مصنع، وإجمالي عدد المصانع التي تم منحها العلامة ٢٣٤ مصنع، وتم رفض ٥٠ مصنع لم يتمكن من التوافق مع المعايير الخاصة لمنح العلامة، وقد تم إصدار تقرير كامل لتلك المصانع يُظهر نقاط عدم التطابق حتى يتسنى لهم العمل على معالجتها وتقديم مره أخرى للمركز بعد توفيق أوضاعها وتم إعادة التقييم.

لجنة التقييم بمركز تحديث الصناعة تقوم بزيارة ميدانية لمصنعين بشركة «إيه بي» بالمنطقة الحرة بمدينة نصر

ونعلن إجتياز المصنعين للتقييم بنجاح والحصول على علامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر».



قام فريق التقييم الخاص بعلامة الجودة «بكل فخر صنع في مصر» التابع لمركز تحديث الصناعة بعمل عدة زيارات ميدانية لمصنعين تابعين لشركة «إيه بي بي» بالعاشر من رمضان والمنطقة الحرة بمدينة نصر استغرقت عدة أيام، حيث قام فريق التقييم بالإطلاع على السياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق معايير الاعتماد ونظم الجودة المطبقة، وذلك بحضور السيد/ محمد حامد - مدير وحدة الاعتماد كما قام فريق التقييم بزيارة خطوط الإنتاج للتأكد من قيام المصنعين بالتطبيق الفعلي وإلمام العاملين بهما بالسياسات ومتطلبات الجودة، وذلك من خلال عقد سلسلة لقاءات



والمهندسة / دعاء وهبة مدير تصميمات الأكوستيك. جدير بالذكر أن إيه بي بي شركة تقنية عالمية رائدة تعمل على تنشيط تحول المجتمع والصناعة لتحقيق مستقبل أكثر إنتاجية واستدامة وقد بدأت استثماراتها بالتصنيع في مصر عام ١٩٧٩ بإنشاء أول مصنع لها لإنتاج لوحات الجهد المتوسط والمنخفض لخدمة السوق المصري والخليج العربي ووسط وشمال أفريقيا، كما أن المصنع حاصل على شهادات الجودة: ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018

مكتفة مع مسنولي المصنعين شملت المهندس/ محمد سالم مدير عام المصانع والمهندس/ محمد عبد العزيز مدير الإنتاج بمصنع العاشر من رمضان والمهندس/ عمرو مشتولي مدير الإنتاج بمصنع مدينة نصر والمهندس/ محمد الطيب مدير الجودة



ألر أكو إيجيب لتصنيع

تاريخ التأسيس: 2011 عدد الأفرع: 1 داخل مصر
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
نوع المنتج: أعلاف الأسماك للإستزراع السمكي العذب والمالح (أعلاف الزريعة - أعلاف الأمهات - أعلاف النمو - أعلاف عضوية).
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <https://www.aller-aqua.com/ar>

بدأت شركة ألر أكو مصر التابعة لمجموعة ألر أكو جروب والتي بدأت استثماراتها في مصر عام 2011 ومنذ ذلك الحين عملت بجد لبناء مؤسسة قوية وأدوات إنتاج حديثة، في مارس 2015 افتتحت مصنعها الجديد والمتطور لتصنيع أعلاف الأسماك في مدينة السلاس من أكتوبر - مصر. لدى مجموعة ألر أكو مركز البحث والتطوير المتميز الخاص بها في ألمانيا وهو يعمل باستمرار على تحسين وتطوير وتوثيق النتائج الخاصة بمنتجاتها مما يضمن حصول العملاء على منتجات متميزة ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية. المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 9001:2015, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018, Halal

شركة مصر كافيه

تاريخ التأسيس: 1985 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2017
نوع المنتج: القهوة سريعة الذوبان وبدائلها - القهوة التركية - الإسبرسو - كوفي مكس - لاتييه - كابوتشينو - شوكو بارليكو - شاي سريع الذوبان - شاي ميكس - كرك - عدن - ماسالا.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <http://www.misrcafe.com.eg>

مصر كافيه هي أول شركة في مصر والشرق الأوسط متخصصة في إنتاج القهوة سريعة التحضير والمحمصة وبدائلها والمنتجات الأخرى عالية الجودة التي تحقق رغبات وتوقعات العملاء مع الالتزام بتطبيق معايير سلامة الغذاء والسلامة والصحة المهنية والبيئة وذلك للحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين والعاملين بالشركة ومن أجل التحسين المستمر والتطوير. المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 22000:2018, ISO 14001:2015, ISO 45001:2018, BRC, Halal, Q. Mark

الأخوة للزيوت والمنظفات - أويل تك

تاريخ التأسيس: 1999 عدد الأفرع: 1
تاريخ الحصول على العلامة: 2019
نوع المنتج: إنتاج الصابون - تكرير وتعبئة زيوت المائدة - تصنيع الزجاجات البلاستيكية.
السوق المستهدف: السوق المحلي والتصدير
الموقع الإلكتروني: <https://oiltecegypt.com>

تأسست شركة أويل تك عام 1999 كمؤسسة مصرية بالكامل، تمتلك الشركة خبرات متراكمة منذ عام 1940 في قطاعي الزيوت والصابون، وعملت أويل تك طوال العقود السابقة في مجال صناعة الصابون ثم العمل في مجال تكرير وتعبئة الزيوت وتصنيع الزجاجات البلاستيكية. المنشأة حاصلة على شهادات الجودة: ISO 9001:2015, ISO 22000:2018, ISO 45001:2018, License of Halal Mark

في أحدث تقرير لصندوق النقد العربي نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.9 % عام 2021، وارتفاع ونيرة النمو إلى 3.6 % عام 2022

أهمية نبي الحكومات العربية لبرامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي لمعالجة الاخلالات وتعزيز المرونة الاقتصادية

نوقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.9 % عام 2021، وارتفاع ونيرة النمو إلى 3.6 % عام 2022

أهمية نبي الحكومات العربية لبرامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي لمعالجة الاخلالات وتعزيز المرونة الاقتصادية

المصدر: الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار في الدول العربية، أطلق الصندوق الإصدار الرابع عشر من تقرير «آفاق الاقتصاد العربي»، الذي يتضمن تحدياً للبيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، وتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم في الدول العربية خلال عامي 2021 و 2022. أشار التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي شهد خلال النصف الثاني من عام 2020 بداية التعافي من التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 لاسيما في ظل تسارع عمليات إنتاج اللقاحات وبدء حملات تلقيح السكان في مختلف دول العالم. بناء عليه، رفعت المؤسسات الدولية تقديراتها لمستويات النمو الاقتصادي المتوقع خلال عام 2021 إلى ما يتراوح بين 5.4 و 6 في المائة وسط مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي تقودها بعض الاقتصادات الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين وعدد من الاقتصادات الصاعدة الأخرى التي من المتوقع نموها بما يتراوح بين 6.2 و 8.4 في المائة، في حين تشهد الدول النامية تعافياً بطيئاً. رغم ذلك لا تزال المسارات المستقبلية

للتنعافي الاقتصادي يشوبها قدر كبير من عدم اليقين يتعلق في المقام الأول بمسار الجائحة خصوصاً بعد ظهور سلالات جديدة من الفيروس في بعض مناطق العالم. إضافة إلى ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين حول مسار النمو الأساسي في أعقاب عام 2021، لاسيما عندما تقوم الحكومات بالسحب التدريجي لحزم السياسات التحفيزية، وربما تجلي تأثير عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية سواء تلك التي كان الاقتصاد العالمي يعاني منها قبل الجائحة أو تلك التي تعمقت بفعل الجائحة.

تتمثل أبرز المخاطر التي تحيط بموجة التعافي الحالية في تلك المتعلقة باحتمالات استمرارية الوفاء فترة أطول من المتوقع مع ما قد يحمله ذلك من مخاطر استفاد العديد من الدول لحيز السياسات المتاح لدعم التعافي، علاوة على مخاطر التعافي الهش وغير المتكافئ وما قد ينتج عنه من تعمق لمستويات التفاوت وأوجه عدم المساواة على المستوى العالمي. بناءً عليه، تبدو أهمية التركيز على السياسات التي تساعد على استدامة التعافي الاقتصادي، ودعم مستويات الثقة، وتقوية المرونة الاقتصادية تجاه الصدمات

الاقتصادية المحتملة، ومعالجة الاخلالات التي تعيق التحرك باتجاه النمو الشامل والمستدام والمتوازن، مع ما يتطلبه ذلك من القضاء على أوجه عدم المساواة وإتاحة الفرص للجميع وتسريع وتيرة التحول التقني، ودفع متجدد باتجاه الإصلاحات التي تعزز الإنتاجية والتنافسية لا سيما فيما يتعلق بالدول النامية و اقتصادات الأسواق الناشئة. توقع التقرير تعافي الاقتصادات العربية بداية من عام 2021 من تداعيات جائحة كوفيد-19 مستفيدة من تواصل عمليات التلقيح عالمياً وإقليمياً، ومن تعافي الطلب الكلي، وتحسن مستويات الثقة، وتعافي أسواق البترول العالمية، ومن تواصل وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتجاوز الاخلالات الهيكلية وتعزيز الانضباط المالي والاستدامة المالية. إضافة إلى ما سبق، ستستفيد الاقتصادات العربية كذلك خلال أفق التوقع من تواصل السياسات التيسيرية المحفزة للنمو والتشغيل ومن حزم الدعم المالي المقدمة لاسيما من قبل الدول العربية التي يتوفر لديها حيز مالي والتي تم مد العمل ببعضها خلال عام 2021 بهدف التخفيف من تبعات الجائحة على الأسر والشركات، بالتالي ارتفع إجمالي حزم التحفيز المتبناة من

قبل الدول العربية منذ بداية الجائحة وحتى شهر يوليو من عام 2021 نحو 344 مليار دولار، تشكل من بينها إجراءات الدعم المقدمة من قبل تدخلات السياسة النقدية نحو 57 في المائة، فيما بلغت قيمة حزم التحفيز المقدمة من قبل أدوات السياسة المالية 43 في المائة من إجمالي قيمة هذه الحزم. استناداً إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة تقارب 2.9 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3.6 في المائة في عام 2022 مع تواصل تعافي الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ونجاح حملات التلقيح إقليمياً وعالمياً.

في هذا الإطار، من المتوقع نمو اقتصادات مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول بنحو 2.8 في المائة في العام الجاري، وارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 3.5 في المائة في العام المقبل في ظل التحسن النسبي في كميات الإنتاج وأسعاره في الأسواق الدولية، والتعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير البترولية. أما مجموعة الدول العربية المستوردة للبترول، فمن المتوقع تسجيلها لنمو محدود 2.9 في المائة في العام الجاري، ومواصلة معدل نمو دول المجموعة الارتفاع إلى مستوى 3.8 في المائة في العام المقبل، بفعل عدد من العوامل يأتي على رأسها تحسن الطلب الخارجي لاسيما لدى الشركاء الرئيسيين لدول المجموعة، ومضي دول المجموعة قدماً في تنفيذ العديد من الإصلاحات الضرورية لاحتواء الاخلالات الداخلية والخارجية.

على مستوى الدول العربية فرادى تتباين مستويات التعافي خلال أفق التوقع. فبخلاف الاقتصاد المصري الذي لم يسجل انكماشاً العام الماضي، من المتوقع تعافي أربع دول عربية من تداعيات جائحة كوفيد-19 في عام 2021، فيما يتوقع تعافي سبع اقتصادات عربية من تداعيات الجائحة في عام 2022، في حين من المرجح امتداد أجل التعافي من الأزمة في الدول عربية الأخرى إلى ما بعد عام 2022.

في ضوء ما سبق، تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في الحاجة إلى تبنى برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي تعالج التحديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تواجه الدول العربية وفق رؤية مدروسة مرتبطة بالاستراتيجيات

المستقبلية لهذه الدول وبما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن والشامل والمستدام. كما يتعين أيضاً العمل على احتواء الاخلالات الهيكلية الداخلية والخارجية بهدف توجيه الموارد الاقتصادية إلى دعم النمو الاقتصادي. كما تبرز أهمية العمل على دعم رأس المال البشري في المنطقة العربية بما يساعد على زيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية ومواكبة التطورات في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية وخفض معدلات البطالة التي تسجل أعلى مستوياتها في المنطقة العربية. فيما يتعلق بتوقعات اتجاهات الأسعار المحلية، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتحديات التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول كنتيجة لتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي. في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع بقاء معدل التضخم في الدول العربية عند مستوى مرتفع نسبياً خلال عام 2021 يبلغ نحو 11 في المائة، بينما يتوقع تراجع معدل التضخم خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 6 في المائة.



النشاط الاقتصادي ومستويات العرض والطلب. علاوة على ما سبق من المتوقع أن يساهم التخفيف التدريجي للقيود والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي وزيادة الأجور في زيادة مستويات الطلب في بعض الدول العربية، وهو ما قد يولد ضغوطاً تضخمية.

إضافة إلى توقع تأثر المستوى العام للأسعار بآثار التقلبات المناخية على المحاصيل الزراعية في بعض الدول العربية، الأمر الذي سيؤثر على حجم المعروض من السلع الغذائية ومن ثم أسعارها في الأسواق المحلية. كما يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بالتحديات التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول كنتيجة لتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي. في ضوء التطورات السابقة، من المتوقع بقاء معدل التضخم في الدول العربية عند مستوى مرتفع نسبياً خلال عام 2021 يبلغ نحو 11 في المائة، بينما يتوقع تراجع معدل التضخم خلال عام 2022 ليصل إلى نحو 6 في المائة.



شهد حجم الصادرات المصرية للسوق الفرنسي خلال النصف الأول من العام الجاري ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٢١٪ حيث بلغ ٣٥٠ مليون يورو مقارنة بنحو ٢٨٨ مليون يورو خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠، في حين انخفضت الواردات المصرية من فرنسا خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٩٪ لتصل إلى ٩١٣ مليون يورو مقارنة بنحو مليار و٥٠ مليون يورو خلال نفس الفترة من العام الماضي.



بلغت صادرات قطاع الغزل والمنسوجات خلال النصف الأول من العام الجاري نحو ٤٣٢ مليون دولار مقارنة بنحو ٣٤٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي محققة نسبة زيادة قدرها ٢٤٪ وأهم الأسواق المستقبلية لصادرات الغزل والمنسوجات المصرية تتضمن تركيا وإيطاليا والجزائر وألمانيا والسعودية وتونس ونيجيريا والاردن والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب.



قامت مصلحة الرقابة الصناعية خلال شهر يوليو الماضي بإجراء ١٠٧٢ حملة تفتيشية على المصانع والمرجل والآلات الحرارية، كما تم إجراء ١١٧٣ دراسة فنية متخصصة تضمنت ١٢٣ دراسة فنية في مجال السماح المؤقت والدروباك و١٠٤٤ دراسة فنية متنوعة و٦ دراسات مستلزمات إنتاج.

قامت الهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال النصف الأول من العام الجاري بمنح ٥٧٥٢ رخصة بناء وتشغيل تضمنت ٥٦١ رخصة بناء و٥١٩١ رخصة تشغيل، ومنح ٣٣٢٣ سجل صناعي دائم ومحدد المدة تضمن ٢٤٦٧ سجل صناعي دائم و٨٥٦ سجل صناعي محدد المدة، كما قامت الهيئة بإجراء ٤٢٧٦ دراسة تستهدف تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.



حققت الصادرات المصرية غير البترولية زيادة ملموسة بنسبة ٢٢٪ خلال الـ٧ أشهر الأولى من عام ٢٠٢١ حيث بلغت ١٧ مليار و٧٠١ مليون دولار مقابل نحو ١٤ مليار و٥٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ وبفارق ٣ مليار و١٤٨ مليون دولار.

شهدت الواردات المصرية خلال الـ٧ أشهر الأولى من العام الجاري ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١١٪ حيث بلغت ٤٢ مليار و٣٩٦ مليون دولار مقابل ٣٨ مليار و٨٩٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٠ وبفارق ٤ مليار و٣٠٨ مليون دولار.



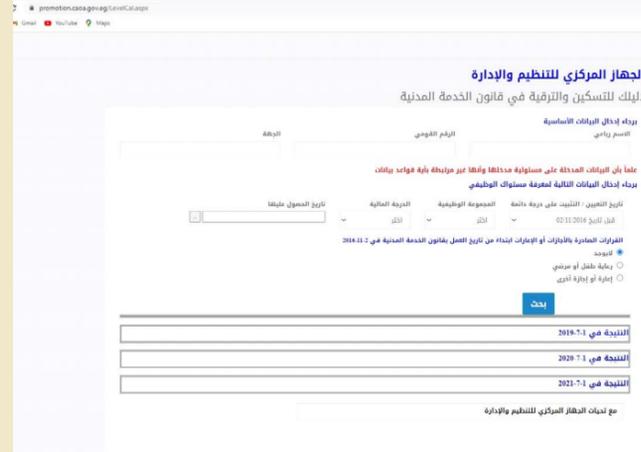
حققت الصادرات المصرية طبقاً للتوزيع الجغرافي خلال الـ٧ أشهر الأولى من العام الجاري ارتفاعاً تضمن الإتحاد الأوروبي بقيمة ٥ مليار و٥٧٤ مليون دولار مقابل ٣ مليار و٨٢٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ وجامعة الدول العربية بقيمة ٥ مليار و٣٥٦ مليون دولار مقابل ٥ مليار و٤٩١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة انخفاض بلغت ٢٪ وقارة إفريقيا بدون الدول العربية بقيمة مليار و٧٠٩ مليون دولار مقابل ٧٩٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٢٦٪ والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار و٢٩٠ مليون دولار مقابل ٨٥٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٥١٪ والأسواق الأخرى بقيمة ٤ مليار و٤٧٤ مليون دولار مقابل ٣ مليار و٥٨٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة زيادة بلغت ٢٥٪.



حققت الصادرات المصرية ارتفاعاً كبيراً خلال الـ٧ أشهر الأولى من العام الجاري تضمنت أكبر ١٠ أسواق مستقبلية للصادرات المصرية الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار و٢٩٠ مليون دولار والمملكة العربية السعودية بقيمة مليار و١١٦ مليون دولار وتركيا بقيمة مليار و٨١ مليون دولار وإيطاليا بقيمة ٩٩٩ مليون دولار والامارات العربية المتحدة بقيمة ٧٢٦ مليون دولار ومالطة بقيمة ٧١٥ مليون دولار وبريطانيا وأيرلندا الشمالية بقيمة ٥٩٧ مليون دولار وليبيا بقيمة ٥٠٩ مليون دولار واسبانيا بقيمة ٦٠٩ مليون دولار والسودان بقيمة ٤٥٩ مليون دولار.

إطلاق موقع إلكتروني خاص بترقيات الموظفين

أطلق الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة برئاسة الدكتور صالح الشيخ الموقع الإلكتروني <http://promotion.caoa.gov.eg>، والذي يمكن الموظفين -المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ أو من يمثل القانون لهم الشريعة العامة-، من معرفة مدى استحقاقهم للترقية . في حالة وجود أي استفسار بشأن الترقية أو الموقع الإلكتروني يمكن الدخول على الصفحة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك <https://www.facebook.com/EgyptianCAOA>.



تشكيل لجنة وزارية لدراسة الإسئفارة من الحاصلين على درجتي الماجستير والمكثوراء

الوزراء قرارًا بتشكيل لجنة وزارية برئاسة الدكتور خالد عبدالغفار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعضوية وزراء التربية والتعليم والتعليم الفني، التخطيط والتنمية الاقتصادية والمالية، ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وممثل عن هيئة الرقابة الإدارية، ممثل عن هيئة الأمن القومي، ممثل عن الأمن الوطني لحل أزمة حملة الماجستير والدكتوراه . وكلف قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٠٢١، أعضاء اللجنة الوزارية العليا بدراسة الاستفادة من المواطنين الحاصلين على درجتي الماجستير أو الدكتوراه، والذين يمارسون أعمالًا لا تتناسب مع مؤهلاتهم، في مؤسسات الدولة والجامعات الجديدة أو الحكومية التي تعاني نقصًا في مجالات كثيرة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، كما منح اللجنة الحق في أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة والمتخصصين لمعاونتها في المهام المسندة إليها . كما أُلزم القرار اللجنة الوزارية العليا بإعداد تقرير بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها خلال شهرين من تاريخه، على أن تعرض تقريرها على رئيس مجلس الوزراء تمهيدًا لاتخاذ ما يلزم بشأنه كانت وزارة التعليم العالي

قرار بترقية الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية

أصدر د. صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مؤخرًا القرار رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن ترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦. ونصّ القرار على أن يُرقى الموظفون الذين أتموا في مستوياتهم الوظيفية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مددا لا تقل عن المدد البيئية المحددة قرين كل مستوى وظيفي إلى المستويات التي تعلوها، وفقًا للجدول المرفق بالقرار اعتبارًا من أول يوليو ٢٠٢١، مع احتفاظهم بالأقدمية بالمستوى الوظيفي بعد الترقية، على ألا تتعدى ترقية الموظف مستوى وظيفي واحد. كما نص القرار أيضًا على أن يُرقى شاغلو الوظائف الكتابية والفنية بالدرجة الخامسة المعينون قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والمستوفون مدة بيئية لا تقل عن خمس سنوات حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ إلى المستوى الوظيفي الرابع (ب). ومجموعة الموظفين اعتبارًا من أول يوليو ٢٠٢١ والأجر الوظيفي المقرر للوظيفة المرقي إليها أو أجره السابق مضافًا إليه علاوة ترقية بنسبة ٥٪ من هذا الأجر الوظيفي، أيهما أكبر، علمًا بأن الترقية طبقًا لأحكام هذا القرار وقتية، ويتم بالنسبة لمن توافرت فيهم الشروط ولم يتوفر فيهم مانع من موانع الترقية المدنية ولاحتته التنفيذية المُشار إليها حتى ولو زال المانع أو توافرت الشروط بعد هذا التاريخ. وقال الجهاز إن الترقية وفقًا لأحكام هذا القرار تكون باستخدام الوظائف الممولة والشاغرة باستمرار موازنة ووظائف الوحدة عن طريق إعادة التوزيع والتمويل الذاتي، بحسب الأحوال. وأضاف أنه في حالة عدم توافر وظائف ممولة وشاغرة يتم تمويل الوظائف المرقي إليها خصمًا على الاحتياطي العام بموازنة الساب الأول وفقًا للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة والتأشيرات العامة للموازنة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، وفي حالة عدم كفايتها يتم الرجوع إلى وزارة المالية لإعمال شئونها، بحسب الجهاز. وتصدر السلطة المختصة قرار الترقية طبقًا للقواعد السابقة تحت مسؤوليتها في ضوء ما هو ثابت لديها بملفات خدمة الموظفين .

في إطار الحملة التوعوية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لشرح وتوضيح مواد قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، نشر الجهاز انفوجراف يوضح فيه المحظورات التي يجب على الموظف العام تجنبها، وعدم مخالفة القوانين واللوائح والقرارات، مشيرًا فيه إلى أسباب إنهاء خدمة الموظف أثناء فترة الاختبار إجراءات محو الجزاءات الموقعة على الموظف بقانون الخدمة المدنية، ومدته، وآثاره، وفقًا لما أوضحه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. وتأتي هذه المحظورات كالتالي: - مباشرة الأعمال التي تتنافى مع الحيده، والتجرد، والالتزام الوظيفي أثناء ساعات العمل الرسمية. - التصريح بأي بيان عن أعمال وظيفته، إلا بتصريح كتابي من الرئيس المختص. - عدم الرد وموافاة الجهاز لمركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للمحاسبات بما يطلب من بيانات ومستندات. - ممارسة أي عمل حزبي أو سياسي، وجمع تبرعات أو مساهمات لصالح أحزاب أو جماعات، داخل مكان العمل، أو بمناسبة تأديته. - إساءة معاملة الجمهور، متلقي الخدمة، أو استغلال النفوذ الوظيفي، أو تلقي عمولة أو هدايا، بمناسبة أداء واجبات الوظيفة.



يقدم الموظفون الذين هموا في مستواهم الوظيفي حتى ٢٠١٦/٢٠٢١ مددا لا تقل عن المدد البيئية المحددة قرين كل مستوى وظيفي إلى المستويات التي تعلوها طبق الجدول التالي ولا يمكن استثناء من ٢٠١٦/٢٠٢١ مع احتفاظهم بالأقدمية بالمستوى الوظيفي بعد الترقية، على ألا تتعدى الترقية الموظف مستوى وظيفي واحد.

المستوى الوظيفي	مجموع سنوات الخبرة	مجموع سنوات الخبرة	مجموع سنوات الخبرة
الأول (أ)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الثاني (ب)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الثالث (ج)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الرابع (د)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الخامس (هـ)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
السادس (و)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
السابع (ز)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الثامن (ح)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
التاسع (ط)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
العاشرون (ي)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات

محظورات الموظف العام بقانون الخدمة المدنية



في إطار الحملة التوعوية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لشرح وتوضيح مواد قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، نشر الجهاز انفوجراف يوضح فيه المحظورات التي يجب على الموظف العام تجنبها، وعدم مخالفة القوانين واللوائح والقرارات، مشيرًا فيه إلى أسباب إنهاء خدمة الموظف أثناء فترة الاختبار إجراءات محو الجزاءات الموقعة على الموظف بقانون الخدمة المدنية، ومدته، وآثاره، وفقًا لما أوضحه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. وتأتي هذه المحظورات كالتالي: - مباشرة الأعمال التي تتنافى مع الحيده، والتجرد، والالتزام الوظيفي أثناء ساعات العمل الرسمية. - التصريح بأي بيان عن أعمال وظيفته، إلا بتصريح كتابي من الرئيس المختص. - عدم الرد وموافاة الجهاز لمركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للمحاسبات بما يطلب من بيانات ومستندات. - ممارسة أي عمل حزبي أو سياسي، وجمع تبرعات أو مساهمات لصالح أحزاب أو جماعات، داخل مكان العمل، أو بمناسبة تأديته. - إساءة معاملة الجمهور، متلقي الخدمة، أو استغلال النفوذ الوظيفي، أو تلقي عمولة أو هدايا، بمناسبة أداء واجبات الوظيفة.

في إطار الحملة التوعوية التي يقوم بها الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لشرح وتوضيح مواد قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، نشر الجهاز انفوجراف يوضح فيه المحظورات التي يجب على الموظف العام تجنبها، وعدم مخالفة القوانين واللوائح والقرارات، مشيرًا فيه إلى أسباب إنهاء خدمة الموظف أثناء فترة الاختبار إجراءات محو الجزاءات الموقعة على الموظف بقانون الخدمة المدنية، ومدته، وآثاره، وفقًا لما أوضحه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة. وتأتي هذه المحظورات كالتالي: - مباشرة الأعمال التي تتنافى مع الحيده، والتجرد، والالتزام الوظيفي أثناء ساعات العمل الرسمية. - التصريح بأي بيان عن أعمال وظيفته، إلا بتصريح كتابي من الرئيس المختص. - عدم الرد وموافاة الجهاز لمركزي للتنظيم والإدارة، والجهاز المركزي للمحاسبات بما يطلب من بيانات ومستندات. - ممارسة أي عمل حزبي أو سياسي، وجمع تبرعات أو مساهمات لصالح أحزاب أو جماعات، داخل مكان العمل، أو بمناسبة تأديته. - إساءة معاملة الجمهور، متلقي الخدمة، أو استغلال النفوذ الوظيفي، أو تلقي عمولة أو هدايا، بمناسبة أداء واجبات الوظيفة.

إعادة تشكيل مجلس إدارة جديد لجمعية الخدمات الإجتماعية للعاملين بوزارة الصناعة

المكتب بإشراف اللجنة المشرفة على الانتخابات برئاسة الأستاذ/ عادل عبد الوكيل وعضوية كل من الأستاذ/ محمد بدوي والأستاذة/ شيماء السيد. وتقدم الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين بخالص التهاني القلبية للمجلس بتشكيله الجديد وتتمنى لهم المزيد من النجاح والتوفيق.



أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات مجلس إدارة جمعية الخدمات الاجتماعية للعاملين بوزارة التجارة والصناعة عن فوز السيد/ مجدى الجعفرى برئاسة مجلس إدارة الجمعية والسيد/ سيد بيومى نائباً لرئيس مجلس الإدارة والسيد/ سيد سليمان امينا عاما للجمعية والسيد/ احمد طلعت امينا للصندوق والسيد/ امجد شاكر عضوا والسيد/ مينا منير عضوا والسيدة/ سيدة محمود عضوا. وقد تم إجراء الاقتراع على إعادة تشكيل هيئة

صناعة الأسمنت في مصر..... تاريخ عريق ومستقبل واعد



تعد صناعة الأسمنت إحدى الصناعات الاستراتيجية بالاقتصاد القومي حيث تسهم بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج الصناعي في مصر وتوفر نحو ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و ٢٠٠ ألف فرصة عمل غير مباشرة ، وتفي صناعة الأسمنت باحتياجات السوق المحلي والتصدير لأسواق الدول المجاورة والأسواق الإقليمية .

كانت مصر من أولى الدول في منطقة الشرق الأوسط وقارة إفريقيا دخولا في هذه الصناعة منذ أوائل القرن العشرين وتبلغ حاليا عدد الشركات المنتجة للأسمنت في مصر ١٩ شركة تنتشر مصانعها بمعظم محافظات الجمهورية .

وتتراوح الطاقة الإنتاجية لصناعة الأسمنت مع مصر بين ٨٥-٨٧ مليون طن سنويا ، وبلغ معدل الاستهلاك العام الحالي نحو ٤٤,٩ مليون طن ، ويبلغ حجم الاستثمارات في قطاع صناعة الأسمنت ما يزيد عن ٢٥٥ مليار جنيه .

وتعتبر مصر من أكبر دول العالم في صناعة الأسمنت وذلك لما تمتلكه من مقومات خاصة في ظل اهتمام الدولة بالمشروعات القومية العملاقة والتي تشمل شبكة الطرق والكباري ومشروعات البنية الأساسية وبناء العاصمة الإدارية الجديدة ومشروعات التجمعات السكنية والخدمية وتطوير العشوائيات علاوة على مبادرة حياة كريمة لتطوير القرى المصرية .

وتمثل مشروعات الإسكان الصغيرة والمتوسطة القوى الرئيسية للطلب على الأسمنت في مصر. وتتراوح مساهمة هذه المشروعات بين ٧٠-٩٠٪ من إجمالي الطلب على الأسمنت في مصر مقابل ١٠-٢٥٪ للمشروعات القومية ومشروعات الإسكان الدرجة الأولى.

وتبذل الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية جهود كبيرة لتوفير المناخ الداعم للصناعة الوطنية ، وفي مقدمتها قطاع صناعة الأسمنت، وذلك لدوره الهام في النهوض بالاقتصاد القومي باعتباره من المكونات الأساسية التي تدخل في عملية التنمية غير المسبوقة التي تتم في جميع القطاعات وفي كافة محافظات الجمهورية، وبالفعل تم اعتماد سياسة صناعية متكاملة الأبعاد تضمن تعميق التصنيع المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية والتغلب على المعوقات اللوجستية ذات الصلة وتوفير البنية الأساسية اللازمة .

وقد بلغت صادرات الاسمنت خلال الـ ٧ أشهر الأولى من العام الجاري ٢٣٦ مليون دولار وسجلت مصر المركز الـ ١٢ ضمن أفضل الدول المنتجة عالميا ومن المنتظر أن تكون من أوائل الدول لتصدير الاسمنت عالميا بعد الصين والهند خلال المرحلة المقبلة ومن أهم الدول المستوردة للأسمنت المصري ليبيا

وكينيا وأوغندا وغانا والكاميرون وفلسطين والسنغال والولايات المتحدة الأمريكية. وتسعى شعبة منتجي الأسمنت باتحاد الصناعات، إلى تقليل نسبة إنبعاثات صناعة الأسمنت، وتأثيرها على البيئة من خلال الحد من هذه الإنبعاثات، والغيار، والآثار السلبية، مع الالتزام بالقياسات العالمية المتبعة، والهيئات الدولية، بالنسبة لقطاع صناعة الأسمنت حول العالم، من خلال قياس معدلات تلك الإنبعاثات، بواسطة جهاز قياس الإنبعاثات الموجود بكل مصنع مع الالتزام بالمعايير والمواصفات العالمية في هذا الصدد.. ومن الجهات المعنية بصناعة الاسمنت المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية وهو يعد إطارا تنظيمياً خديماً يجمع كافة المصدرين والمنجمين في كافة قطاعات مواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية، كما أنه يعد أحد المجالس التصديرية المعنية بتعزيز صادرات المنتجات المصرية من الرخام والجرانيت والصناعات المعدنية والسيراميك والكيماويات ومواد البناء والحلي والمجوهرات والمواد العازلة والمواسير والمسبوكات والمعدنية والمحجربة والادوات صحية والخلاطات والطوب والبلاط والبلاستيك والحوافظ الجاهزة والقبب والاسقف المعلقة والمقاولات والحديد والصلب يعمل المجلس علي تعزيز التواجد المصري

لصادرات القطاع بالأسواق الدولية وخاصة الإفريقية من خلال المساهمة في زيادة الصادرات المصرية للأسواق الإفريقية بكافة قطاعات مواد البناء والخدمات، وتقديم البرامج التدريبية المتخصصة بالتعاون مع «مركز تحديث الصناعة»، ودعم الاختبارات اللازمة للشركات بالتعاون مع مراكز التكنولوجيا وتنظيم ودعم المشاركة في المعارض الدولية الخارجية والداخلية ووضع الخطط السنوية للمشاركة في المعارض بالتنسيق مع أعضاء المجلس، والتعاون مع كافة الإدارات والهيئات المعنية بالصادرات مثل الاتفاقيات التجارية، الجمارك، والرقابة على الصادرات والواردات، والمواصفات والجودة، والرقابة الصناعية، وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، اتحاد الصناعات المصرية، المجالس التصديرية، لدعم الصادرات المصرية. للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات:

العنوان : ١٦٦ شارع الأمل - الشويفات، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر
الموقع الرسمي: www.ecbm-eg.org
الموقع على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/ECBMEG>
تليفون : ٠٢٠١٢٧٩٩٩٨٨٣٦
البريد الإلكتروني bmc@ecbm-eg.org

الإدارة العامة للعلاقات والإعلام وعقد المؤتمرات - وزارة التجارة والصناعة

المصدر: الجريدة الرسمية - الوثائق المصرية

Trade_Industry

miftmedia

mift.media

f



السابع والعشرون - وزير للصناعة وكانت حقبته الوزارية:

- من : (2 - 8 - 2012)
- إلي : (15 - 7 - 2013)



أهم قراراته

- إنشاء أمانة تسييفية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية
- ضم مشروع تنمية المهارات التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني إلى مجلس التدريب الصناعي
- اشتراط سداد كامل قيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل عن طريق أحد البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية والمعتمدة لدى البنك المركزي المصري
- تشكيل مجلس إدارة معهد الجودة بعد إنشائه بقرار جمهوري
- تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون السجل الصناعي
- فرض تدابير وقائية مؤقتة على الواردات من صنف سكر الخام والأبيض
- وقف تصدير الأرز بكافة أنواعه فيما عدا الأرز الأبيض المسموح بتصديره



Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة



الادارة المركزية للعلاقات العامة والاعلام وخدمة المواطنين



[mift.media](https://www.facebook.com/mift.media)



[Trade_industry](https://twitter.com/Trade_industry)



[Mti_egypt](https://www.instagram.com/Mti_egypt)



[miftmedia](https://www.youtube.com/miftmedia)



[mti.gov.eg](https://www.mti.gov.eg)